Language Art,2(1): pp. 69-94, 2017, Shiraz, Iran
DOI: 10.22046/LA.2017.04
فصلنامه هنر زبان، دوره ۲، شماره ۱، سال ۲۰۱۷، از صفحه ۶۹ تا ۹۴

رتبة المكونات في نظرية التركيب التوليدية الأدنوية-الكليات و الوسائط
(رتبة مخصص المركب الفعلي و فضلته أنموذجا)

الدكتور رشيد بوزيان[1]
أستاذ كلية الآداب والعلوم- قسم اللغة العربية - جامعة قطر

(Received: 7 December 2016; Accepted: 18 January 2017)

ملخص

لماذا اختلفت اللغات في كيفية ترتيبها للمكونات الأساسية؟ وما هو-حسب مسلمات البرنامج التوليدي ١٩٩٨-٢٠١٣ (The minimalist program= MP=)- الإطار الأمثل لتفسير الفروق بين اللغات من هذه الجهة؟ يعتقد تتشومسكي، فيما يتصل بالفروق البرامترية الأساسية بين اللغات المختلفة، أن جوهر هذه الفروق وأهمها على الإطلاق يكاد يكون منحصرا في جانب واحد وهو الاختلافات المعجمية. والمقصود عنده بالفروق المعجمية على وجه التحديد الاختلاف في طبيعة التكوين الصرفي للعناصر المعجمية التي تحتل مواقع الرؤوس الوظيفية (أيا ما كانت كيفية تحيزها في هذه المواقع. والأمر في ذلك لا يخرج ، كما هو معلوم، عن أن يكون إما تحيزا بالأصالة وإما بمقتضى التصرف بالنقل). ففيما يتعلق بقضية «الرتبة» و«ترتيب المكونات» والتي تعتبر، في هذا التصور، أحد المحاور الرئيسية في مسألة الفروق البرامترية بين اللغات، يربط تتشومسكي المسألة ربطا «وثيقا» بطبيعة «السمات-س» و«السمات-ف» التي تدخل في تكوين البرنامج المورفولوجي لكل من المقولتين الوظيفيتين «الزمن» (T=) و«التطابق» (AGR=). هذا ويكمُن الفرق الأساسي بين النمطين من السمات في اتجاه العلاقة التمحيصية الذي يتخذه كل منهما: فـ «السمات-س» هي تلك التي تُستهدف بإجراءات السبر والتمحيص بإزاء المركب الحدي الذي يحتل موقع المخصص من مجال التطابق (AGRP=) (أو في احتمال آخر المركب الحدي الذي يحتل موقع المخصص من مجال الزمن (TP=)). وأما «السمات-ف» فهي تلك التي تدخل في علاقة تمحيصية مع البرنامج الصرفي للرأس الفعلي (V=) وقد ضُمَّ ضَمَّ إلحاق إلى رأس من الرؤوس الوظيفية.

الكلمات الأساسية: البرنامج الأدنى، رتبة المكونات، الفروق المعجمية، السمات-س، السمات-ف، المقولات الوظيفية

[1] Email : Rachid.bouziane@qu.edu.qa

مبدأ الإسقاط الموسع[1]EPP؛ «السمات-س» في الرأس الزمني (T)؛ الزمن؛ الإعراب؛ و رتبة الفاعل والمفعول المعالجة النظمية للمركب الحدي مخصص الاسقاط الفعلي (رتبة الفاعل).

تقديم: الفاعل في عدد كبير من اللغات الطبيعية مقدم في الرتبة على الفعل وجوبا والمفعول يتأخر. لماذا جاءت الرتبة الأساسية في هذه اللغات على هذا النحو؟ إن حظ «الخصائص-س» (N-Features) من البرنامج الصّرفي لكل من المقولتين الوظيفيتين الزمن «ز» والتطابق «تط» (= AGRوT)، حظها من القوة والضعف هو الذي يقتضي في هذا التصور أن يكون الشكل الرتبي الأساسي في اللغات المذكورة على هذا النحو لا على غيره.

إن اتساع البرنامج الصّرفي للمقولة الوظيفية «ز» (=T) في اللغات التي يتقدم فيها الفاعل وجوبا كاللغة الإنجليزية ، لسمات-س (أي خصائص إعرابية) من النمط القوي[2] هو وسيلة هذه اللغة إلى موافقة مقتضى ما كان يصطلح عليه في المقاربات السابقة بـ «مبدإ الإسقاط الموسع»[3] فخصائص مجال الإسناد التي كان يضطلع بها هذا المبدأ سابقا صارت في البرنامج الأدنى من توابع اتخاذ الرأس الزمني لسمات -س من النمط القوي[4](مرانتز[5] ١٩٩٥). هذا وإن من جملة الافتراضات الخاصة التي تقدم بها تشومسكي في هذا الشأن، أن هذا الذي قيل في «السمات-س» من البرنامج الصّرفي للرأس الزمني الإنجليزي لا يجوز تعديته إلى نظائرها في البرنامج الصرفي للرأس التطابقي أي أنه لا يجوز بحال-على الأقل بالنسبة للغة الانجليزية-أن يفترض أن اتخاذ الرأس التطابقي «سمات-س» من النمط القوي وسيلة هذه اللغة إلى موافقة مقتضى مبدإ الإسقاط الموسع (= م إ م) أي أن ما يجوز في حق الرأس (T) في هذا الباب يقتصر عليه ولا يجاوزه إلى الرأس (AGR)[6] (مرانتز ١٩٩٥). وباختصار، في اللغة الإنجليزية «السمات-س» التي في مقولة التطابق ليست قوية كأختها التي في مقولة الزمن. لأن الأمر-كما سيتبين من التفاصيل التحليلية بعد قليل-لو كان كذلك إذن للزم منه أن تكون رتبة المفعول تقديما كما هي بالنسبة للفاعل. وذلك مخالف لأوضاع هذه اللغة .

الجملة لكي تكون على وفاق مع مبدإ الإسقاط الموسع فإنها ينبغي أن تتخذ فاعلا. والفاعل- في معظم اللغات التي يتقدم فيها وجوبا-يقدر فيه أنه يخرج من موقعه الأصلي مخصصا للمركب الفعلي ويصعد إلى موقع المخصص من مركب «تط فا» (AGRsP). وكون هذا التصرف بالنقل في المركب الحدي الفاعل يتحقق في النهاية رتبة لفظية وليس رتبة تقديرية افتراضية- كما هو الشأن بالنسبة لحلول المركب الحدي المفعول في موقع المخصص من مركب «تط مف» (AGRoP=) والذي قلنا عنه سابقا إنه يتم في الصورة المنطقية أي بعد انشطار الاشتقاق-معناه[7] أن هذه المعالجة النظمية تتم قبل الانشطار وبالتالي ينبغي أن يقدر أنها من مستلزمات صفة القوة في «السمات-س» من البرنامج الصّرفي لموقع الرأس من الإسقاط الذي يستضيف الفاعل. (=الإسقاط الذي يحل الفاعل-بموجب التصرف

---

[1] Extended Projection Principal

[2] Strong N-features.

[3] - المبدأ الذي ينص على أن الجملة تتخذ الفاعل وجوبا او ان الجملة لا يجوز بحال أن تخلو من مكون يحتل منها موقع المسند إليه.

[4] «Making the N-features (case features) of **T** strong in English is a way to implement the Extended Projection Principle of earlier approaches i.e. the requirment that sentences have (overt) subjects»

[5] Marantz

[6] «Within chomsky's particular set of assumptions here, it is not possible to capture the Extended projection principle for English by making the N- features of AGR strong»

[7] - الضمير في (معناه) يعود على قولنا سابقا " كون هذا التصرف بالنقل في المركب الحدي الفاعل ....".

فيه بالنقل-في موقع المخصص منه). لكن ههنا إشكالا يتمثل في وجوب تنقيح مناط صفة القوة هاته وتعيين محلها، ذلك أن موقع الرأس هذا المذكور لم يبق على اصله مجردا ومفردا بل تغير بالزيادة الإلحاقية بعد أن حلت بموقعه المقولة الوظيفية الزمن (T) المتصرف فيها بالنقل . وهذا معناه أن الأمر فيما يتعلق بصفة القوة المشار إليها والمفترضة مسوغا مقتضيا أو أصلا موجبا للتصرف في م س الفاعل بالنقل من مخصص المركب الفعلي إلى مخصص المركب التطابقي الذي يعلو مجال الزمن لا الذي يعلو مجال الفعل (لأن هذا الأخير من حظ م س المفعول كما تقدم تفصيله)، قلت، الأمر من حيث تنقيح مناط القوة في هذه المسألة وتعيين محلها يدور بين تقديرين اثنين:

أ- إما تقدير كونها من حظ «السمات-س» من البرنامج الصرفي للمقولة الوظيفية «تط» (AGR) التي تحتل-بالأصالة التكوينية وليس بالمعالجة النقلية-موقع الرأس من المجال المضيف للفاعل المتصرف فيه بالنقل.

ب- وإما تقدير كونها من حظ «الخصائص-س» من البرنامج الصرفي للمقولة الوظيفية «ز» (T=) التي حلت بالموقع ذاته (=موقع الرأس من المجال المضيف للفاعل المنقول) لكن إلحاقا وليس أصالة.

تشومسكي، ذهب في ما يتعلق بالموازنة والترجيح بين هذين الاختيارين مذهبا صارما، يستفاد منه أن صفة القوة المشار إليها لا يمكن بحال أن تقدر إلا في «السمات-س» للرأس الملحق (T=) وذلك لأن تقديرها في الرأس الأصلي (AGR=) يلزم منه على مستوى الوقائع ما لا تجيزه الأوضاع اللغوية وهو أن تكون رتبة المفعول من الفعل في اللغة الإنجليزية تقديما، (أي أن يكون المفعول في موقع أعلى شجريا من موقع الفعل وهو حكم ممتنع بالوضع كما كان يقال في لغة القدماء). وفي تفسير هذه العلاقة اللزومية ينبغي أن نتذكر في هذا السياق ما تقرر في موطن سابق من أن الفروق بين المقولتين التطابقيتين «تط فا». (AGRs=) و«تط مف» (AGRo=) فروق في مستوى الخصائص التوزيعية الموقعية وليست فروقا في المستوى الأساسي أي في مستوى الخصائص الجوهرية الذاتية (=التي تدخل في التكوين المقولي الأصلي لكل منهما)[1](تشومسكي 2000a). فهما-بعبارة اخرى-صورتان موقعيتان لنفس المقولة. أو قل-إن شئت-إنهما عبارة عن مقولة واحدة وقد تبوأت في إحدى هاتين الصورتين مقاما بنيويا تكون فيه متحكمة في مجال الفعل (=VP) وفي الصورة الأخرى مقاما آخر تكون فيه متحكمة في مجال الزمن (=TP). وهذا الافتراض، من المقتضيات التي تلزم منه أنه إذا تعين تقدير صفة من الصفات أصلا في «الخصائص-س» من البرنامج المورفولوجي للمقولة الوظيفية «تط» (AGR=) فإن هذه الصفة يجب أن تثبت لهذه المقولة في مقاميها البنيويين معا (= متحكمة في م ف ومتحكمة في م ز)، وليس في أحدهما دون الآخر(تشومسكي 2000a)[2]. لكن الأمر إن أجري على هذا النسق فإن نتيجة تلزم منه لزوما منطقيا وليس في الواقع اللغوي من الشواهد ما يدعمها ويؤيدها. وهي أن المفعول في اللغة الإنجليزية شأنه كشأن الفاعل ينبغي أن يتصرف فيه بالنقل إلى مخصص المركب التطابقي قبل أن ينشطر الاشتقاق. وتوقيت المعالجة النقلية للمفعول على هذا النحو يلزم منه ما لا يجوز لغة (أو سماعا) وهو أن يتحقق المفعول، في الرتبة اللفظية، قبل الفعل أي في موقع ينتمي إلى مقام بنيوي أعلى من المقام الذي يتبوأ

[1]« AGRs and AGRo are not distinguished by their intrinsic features»

[2]« If the N - features of AGR are strong, the N- features of the AGR above VP will be strong in addition to the N-features of the AGR above TP»

هذا فيما يبدو فيه عمل بالمبدإ العام الذي ينص على أن الخصائص الأساسية تثبت للأنواع المقولية بالاطراد ولا تدور وجودا وعدما مع الأعراض التوزيعيةوالشكلية التي تعتورها.

الفعل منه موقع الرأس(تشومسكي 2000a)[1].

مركب التطابق الفاعلي «م تط فا» (= AGRsP)

تقديم : لقد انتهينا سابقا إلى خلاصة عامة وهي أن المركب الزمني (=TP) لا يجوز بحال اعتباره-بالنسبة لجملة الفعل المتعدي البسيطة-منتهى إسقاطيا، وأن هناك أسبابا عديدة تقتضي تمطيط المدى الإسقاطي للبنية وذلك باستحداث فضاء بنيوي جديد يكون متنفسا تمحيصيا قادرا على استيعاب ما تبقى من برامج الشبكة الصرفية لم يستوف حظه من المعالجة بالسبر والتنقيح. وعلى رأس ذلك البرنامج الصرفي للمركب الحدي الفاعل بشطريه الإعرابي والتطابقي، وشطر «الخصائص-س» من البرنامج الصّرفي للمقولة الوظيفية «الزمن» (=ز=T). هذا وقد انتهينا فيما يتعلق بالطبيعة المقولية لهذا الفضاء الإسقاطي المطلوب استحداثه- وبالاعتماد على جملة من القرائن لا حاجة إلى تكرار القول فيها- إلى أنه لا يناسبه، بالنظر إلى أن الطالب للسبر والتمحيص هو «الخصائص-س» الداخلة في تكوين البرنامج الصرفي لكل من الرأس الزمني والمركب الحدي الفاعل، لا يناسبه بالنظر إلى هذا أن يكون إلا تطابقيا أي من جنس الإسقاط الذي يعلو **م ف** مباشرة والذي في إطاره يعالج المركب الحدي المفعول بما يحتاج اليه من السبر والتنقيح، وذلك موافقة لما تقرر من أن الفرق بين التطابقين موقعي ليس غير، أي فرق في المقام البنيوي الذي يتبوأه كل منهما، ففي أحد المقامين يتخذ الرأس التطابقي فضلة له مجال الفعل (=VP) وفي الآخر مجال الزمن (=TP) الذي إليه انتهى وصفنا السابق للمشهد الاشتقاقي الذي ينتظم خيوط جملة الفعل المتعدي البسيطة في اللغة الإنجليزية و في غيرها من اللغات التي تشبهها من هذه الجهة.

وهكذا فإن أول خطوة في طريق إنشاء هذا الإسقاط الجديد هو أن تعمد إلى المضمار-على نحو صنيعنا في الإسقاطات الأخرى المتقدمة- فتستخلص منه المقولة الوظيفية النواة التي منها ستنبثق مقامات الإسقاط الجديد البنيوية، وهي المقولة «تط» (=AGR). ثم ننشئ الإسقاط الوسيط لهذه النواة أي «تط ١» (=AGR') وذلك بجعل المركب الزمني من صلة هذا الرأس فضلة له. وبذلك نكون قد ضمنا للمقولة «ز» (=T) إمكان التحرر من إسقاطها الأصلي السببي والحلول بالتالي ملحقة بالرأس الجديد «تط». وهكذا فإن الصورة الناتجة عن توخي معاني النظم فيما بين هذه العناصر الثلاثة (=تط، م ز، ز) ينبغي أن تكون على النحو الآتي:

---

[1] «..thus, if the N-features of AGR were strong in English objects as well as subjects would have to raise to spec of AGRP before spell-out and, we would expect to pronounce the object (higher than and) before the verb»

أي أن وقوع التصرف بالنقل في المركب الحدي الفاعل قبل الانشطار وليس بعده معناه أن هناك «سمات-س» من النمط القوي هي التي استوجبت واقتضت أن يتصرف فيه بالنقل قبل انشطار الاشتقاق نحو الصورة المنطقية. وما دمنا في إطار الاسقاط (**AGR'**) أي المقام التطابقي الذي اتسع موقع الرأس منه بالإلحاق بأن حل الرأس الزمني **T** ملحقا به، قد صرنا بإزاء موقع رأسي اتسع لمقولتين وظيفيتين تحيزت إحداهما فيه بالأصالة والأخرى بالإلحاق فإن الأمر فيما يتعلق بصفة القوة المقتضية لأن يتم نقل الفاعل إلى مخصص «تط فا» قبل الانشطار ينبغي أن يدور بين احتمالين: احتمال كونها من حظ المقولة المتحيزة بالأصالة (=**AGRs**) أو كونها من حظ المتحيزة بالإلحاق (=**T**). الافتراض المعمول في هذا الشأن هو أن صفة القوة يجب أن تفترض في «الخصائص - س» من برنامج الرأس الزمني دون نظائرها التي في برنامج الرأس التطابقي المتحكم في مجال الزمن. لأن تقديرها في هذه النظائر يلزم منه تقديرها كذلك في صنوها التي في برنامج المتغير الموقعي الآخر للرأس التطابقي أي التطابق المتحكم في مجال الفعل. وهذا التقدير اللازم يؤدي إلى محذور. فتقدير صفة القوة في التطابق متحكما في مجال الفعل يلزم منه فساد في التركيب، لأن هذا التقدير يقتضي التصرف في المفعول بالنقل قبل الانشطار وهذا بدوره يقتضي ظهور المفعول في موقع شجري يعلو موقع الفعل وهو ترتيب لا تجيزه أوضاع ومقاييس اللغة الإنجليزية. لكن هذا التحليل إن صح فهل يجوز أن يكون معناه بالنسبة للغة العربية أنه ينبغي أن يفترض أن «السمات - س» في كل من مقولتي الزمن والتطابق هي في هذه اللغة من النمط القوي ما دامت رتبة التقديم يجوز أن تمنح المفعول والفاعل (في المعنى) على حد سواء؟. ويمكن إعادة صياغة هذا التعقيب على النحو الآتي: إذا كان حظ «السمات - س» شطر البرنامج الصرفي لكل من الزمن والتطابق من صفتي

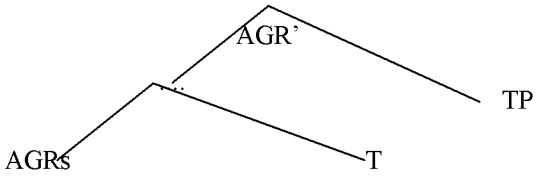

الرأس AGR = هو نواة هذا الإسقاط، وهو يحتل موقعه منه بالأصالة.
المركب TP = حل من هذه النواة في موقع الفضلة على سبيل الأصالة وذلك بواسطة التحويلات الجمعية
الرأس T = حل من هذه النواة في موقع الملحق بها وذلك بواسطة التحويلات السببية

وبعد ذلك نستهدف الإسقاط الناتج عن هذه المعالجة النظمية للمقولة النواة (AGRs) بمعالجة نظمية إضافية نؤلف فيها بين الإسقاط الوسيط (AGR') و«محل فارغ» نستحدثه ليقوم بوظيفة المخصص وليكون حيزا للفاعل بعد التصرف فيه بالنقل، فينشأ من ذلك، المقام البنيوي الأقصى لهذه النواة أي «مركب تط فا» (=AGRsP). وبعد ذلك نعمد إلى المركب الفعلي (=VP) لنستخلص منه المركب الحدي الفاعل ونتصرف فيه بالنقل إلى موقع المخصص هذا الذي نشأ «م تط فا» من التأليف بينه وبين التطابق في مقامه البنيوي الوسيط (=AGR').

التحليل ههنا قائم على افتراض أن الرأس الزمني (T) قد تم ضمه إلى نظيره التطابقي (AGR) ضم إلحاق قبل بزوغ أو انبثاق المقام البنيوي الأقصى لمجال «التطابق فا» (=AGRsP). وهذا يلزم عنه-ما دام هذا المقام الإسقاطي الأقصى ينشأ من التأليف بين صنوه الوسيط وبين المخصص وما دام المركب الحدي الفاعل يتخذ من موقع المخصص هذا مستودعا له، بعد استخلاصه من مجاله السببي (VP) والتصرف فيه بالنقل، تلقاء هذا الموقع-أن حاصل ما انعقد والتأم من نظم الرأسين الزمني (T) والتطابقي (AGRs) بالتأليف[١] بينهما على هذا النحو المخصوص، هو الذي يتقدم في البنية باعتباره رأسا للمجال التمحيصي (او حجر الزاوية في المجال) الذي ينبغي في إطاره معالجة برنامج المركب الحدي الفاعل (Hortense) من الخصائص الإعرابية والتصريفية التطابقية[٢] بالسبر والتنقيح للتحقق من التناسب بين هذه الخصائص ونظائرها في البرنامج الصرفي للرأسين الزمني والتطابقي وقد تم في المعالجة النظمية الحوسبية ضم أحدهما إلى الآخر وصارا بمنزلة الرأس الواحد(مرانتز ١٩٩٥)[٣].

القوة والضعف هو الذي يحدد رتبة الفاعل والمفعول من الفعل في اللغة الإنجليزية و غيرها من اللغات مقهورة الرتبة فما القول في اللغات التي تتحرر فيها هذه الرتبة من القيود القهرية الحادة كاللغة العربية؟

[١]- لفظ «التأليف» هذا ليس من الألفاظ التي استحدثناها في إطار ما نستهدف به «اللغة النحوية» التوليدية من ضروب «القراءة» و«التأويل» ولكنه من الالفاظ التي تنتمي إلهذه اللغة أصالة. (تأمل لفظ **combination** من العبارة **the combination of AGR and T**» الواردة ضمن المقالة التوليدية التي سندرجها بنصها الاصلي في الهامش ما بعد الآتي).

[2] The case and phi-features

[3]«Following our sample derivation of "Hortense touched the porcupine" (...) we target the higher AGR' project AGRsP and move the subject from within the VP to the spec of AGRP position. assume that we have already adjoined T to AGR and that **the combination of AGR and T** may check the case and phi- features of the subject DP "Hortence", the movement of the subject from spec of VP to spec of AGRP crosses two potential spec positions: spec of the lower AGRP and spec of TP»

إن التصرف النظمي في الفاعل على هذا النحو أي باستخلاصه من مجاله السببي الأصلي مخصصا للمركب الفعلي وجعله في موقع المخصص من إسقاط أجنبي هو مجال التطابق الأعلى بإطلاق (=الذي يعلو المركب الزمني)، ترتبط به جملة من المشاكل بعضها نظري يتعلق بالمبادئ العامة كمبدإ الاقتصاد وبعضها تقني مسطري إجرائي، ومصدر هذه المشاكل جميعا طبيعة وحيثيات المسافة التي تفصل الموقع الأصلي للمنقول عن الموقع الذي يحتله بمقتضى التصرف فيه بالنقل. فالفاعل يجاوز في طريقه إلى منتهاه من الإسقاط الأجنبي الذي يستضيفه بعد تحرره من إسقاطه الأصلي، موقعين اثنين كل منهما مخصص ضمن مجاله : مخصص مركب «تط مف» ومخصص المركب الزمني. فحيثيات هذه المسافة وتنوع المقامات البنيوية الواقعة بين جنباتها تضفي على هذه المسافة صفة الإمكان والجواز لا الوجوب، فهي بالنظر إلى المقامات البنيوية المذكورة ليست المسافة الوحيدة الممكنة بل هناك مسافتان أخريان ممكنتان في النظر وهما: أ- المسافة التي تفصل الموقع الأصلي للفاعل عن مخصص التطابق المتحكم في مجال المركب الفعلي (=مخصص AGRoP). ب- والمسافة التي تفصله عن مخصص الرأس الزمني (T) الذي يحتل موقع الفضلة منها المجالُ التطابقي المفعولي هذا الذي قلنا عنه إنه يتحكم في مجال الفعل بالمباشرة. وبذلك يكون الاشتقاق بإزاء ثلاث مسافات ممكنة. ومعلوم أن من المبادئ الأساسية في البرنامج الأدنى «ب خ ق» (=MP) أن شارة الصواب والصحة لا تثبت للاشتقاق ابتداء ولكن باعتبار ما تسفر عنه الموازنة والترجيح بين الصيغ المختلفة والمسافات المتنافسة الواردة على البنية، وذلك على أساس مقتضيات مبادئ الاقتصاد المعمول بها في هذا الشأن بحيث لا تثبت الأرجحية إلا للمسافة الأدنى تكلفة. إن التحليل إذا ما اضطر من هذه الجهة إلى الانفتاح على مساطر الموازنة والترجيح بين المسافات المختلفة التي اتسعت لها المسافة الفعلية التي قطعها الفاعل إلى مخصص «م تط مف» فإنه بذلك سينفتح عليه باب من المشاكل لا قبل له بها لأن الغلبة ينبغي والحالة هذه أن تثبت لا محالة لأقصر المسافات: ❶ أي المسافة إلى مخصص مركب التطابق المفعولي (AGRoP). وهذا فيه ما فيه من مشاكل لأن هذا الموقع كما رأينا سابقا يحتاج إليه المفعول في الصورة المنطقية. ❷ وما دام الأمر كذلك فإن الاختيار الترجيحي ينبغي أن يقع-من حيث المبدأ-على المسافة التي تلي السابقة في مقدار التكلفة وهي المسافة إلى

هذه المقالة تتألف من شطرين: الشطر الأول، والذي ينتهي عند ما ترجمناه أعلاه بكونه تأليفا وتوخيا لمعنى النظم فيما بين الزمن والتطابق وما تمثله هذه المعالجة النظمية بالنسبة للفاعل وما يحتاج إليه من المعالجة التمحيصية، قلت هذا الشطر قد تم التعليق عليه في المتن بما فيه الكفاية وزيادة. وأما الشطر الثاني فيضع المسألة من أصلها في سياق إشكالي آخر يتعلق بطبيعة المسافة التي يقطعها الفاعل نحو موضعه من مجال التطابق (= الذي يعلو المركب الزمني). ويمكننا تلخيص عناصر هذا السياق الإشكالي في العجالة الآتية: - الفاعل يتحيز بعد النقل في مخصص «م تط فا»- المسافة الفاصلة بين الموضع الأصلي للمنقول والموضع الذي يتحيز فيه بعد النقل، هل هي سائغة لا إشكال فيها؟- الإجابة عن هذا السؤال جاءت في إطار مبدإ الاقتصاد ومبدإ الموازنة والترجيح بين المسافات الممكنة، وفي إطار تصور جديد لمفهوم الإسقاط باعتباره أساسا لإنتاج المحلات والمواقع، تصور ينحو بالمسألة منحى ينسجم مع مبدإ الاقتصاد والاختصار. وجوهر هذا المنحى الاقتصاد في المواقع التي لا يحتاج إليها الاشتقاق كالمخصصات التي يمكن أن تقطع على الفاعل طريقه نحو مخصص «م تط فا» (=**AGRsP**) والتي تجعل منح شارة الصحة والصواب الاشتقاق القائم على هذه المسافة مشروطا بإحراز قصب الرجحان في مضمار الموازنة بينه وبين الصيغ الاشتقاقية التي تعتمد في ما يتعلق بنقل الفاعل مسافات أخرى أقصر- وأوجز حجر الزاوية فيها المخصصات المذكورة. لأن هذه الأخيرة تحتل مواقع أدنى من الموقع الذي يحتله مخصص «م تط فا» والمسافة التي تفصلها عن الموقع الأصلي للمنقول الفاعل ستكون بالضرورة أقصر وأوجز من المسافة التي تفصله عن مخصص «م تط فا». وعليه فإن إلغاء المخصصات المذكورة من حساب ا لآلة الاسقاطية -ما دامت الحاجة لا تدعو إليها- ستكون مزيته الأساسية تجنيب الآلة الاشتقاقية أعباء إضافية ما أغناها عنها: أعباء الموازنة والترجيح وتوابعها التمثيلية. لاسيما وأن الاشتقاق الذي انبنى على المسافة الفعلية التي قطعها الفاعل إلى مخصص «م تط فا» اشتقاق سليم لا إشكال فيه. هذا ويمكننا كذلك التعبير عن (جوهر) هذا المنحى في تصور المسألة بالقول إن جعل المخصصات المذكورة جزءا من المدى الإسقاطي للبنية يفتح على الاشتقاق بابا من المشاكل لا قبل له بها. وأم هذه المشاكل أنه يجعل الصحة في الاشتقاق أمرا ممكنا حتى مع مخالفة رأس المبادئ في «ب خ ق» (=**MP**) مبدإ الاقتصاد في مؤونة النقل وذلك باختيار المنقول في طريقه نحو مستودعه النهائي لأقصر المسافات الممكنة وبإطلاق.

مخصص المركب الزمني (TP) لكن هذا الاختيار مشكل بدوره لأنه يلزم عنه ما لا يجوز في الواقع اللغوي بالنظر إلى ما تقدم تقريره من أن الرأس الزمني(T) يتصرف فيه - بموجب مقتضيات الحاجة إلى السبر والتمحيص- بمعالجة نظمية إضافية (=تنضاف إلى ما سبق تقريره من أن الرأس الزمني في معالجة نظمية أولى يتسع بالإلحاق متحيزا في موقعه الأصلي وذلك بانتقال الرأس الفعلي إلى مجاله وحلوله بجواره ملحقا به)، وجوهر هذه المعالجة النظمية الإضافية أن تعمد إلى الرأس الزمني وقد اتسع بالإلحاق (أو بأن ضم إليه الرأس الفعلي ضم إلحاق) فتنقله إلى مجال التطابق الأعلى ملحقا بموقع الرأس منه. وحلول الفاعل في مخصص المركب الزمني قبل الانشطار سيلزم منه ما لا يجوز في واقع اللغة الانجليزية وهو تحقق الفاعل من حيث الرتبة اللفظية في موقع شجري أدنى من موقع الفعل لأن هذا الأخير (=الفعل) من حيث كونه ملحقا بالرأس الزمني ينبغي أن نفترض فيه أنه يلحق كذلك بالرأس التطابقي الأعلى الزمني (AGRs) تبعا للرأس الزمني (موقع الرأس من TP يحتله كما رأينا الرأس T بالأصالة والرأس V بالإلحاق وإذا اعتور البنية ما يقتضي التصرف في T بالنقل فإن V يكون تبعا له في ذلك).

الأمر إذن مشكل ووجه الإشكال فيه أن احتمال تحيز الفاعل المتصرف فيه بالنقل في أحد المخصصين الواقعين في المسافة التي تفصل موقعه الأصلي عن مخصص «م تط فا» احتمال وارد من الناحية النظرية، لكن لو كان ذلك قد تم عمليا وانجذب الفاعل إلى أحدهما، في معالجته لمسافة النقل إلى مخصص «تط فا» إذن لكان قد ترتب على ذلك مشاكل عديدة بعضها نظري يتعلق بالجوهر التصوري للنظرية وبعضها تقني مسطري يتعلق بالشروط التمثيلية الإجرائية التي ينضبط عمل النموذج بمقتضياتها. ولتلافي هذه المشاكل فإنه ينبغي إغناء المسطرة الاشتقاقية بمعطيات تمثيلية إضافية تدفع احتمال ما يتبادر إلى المتأمل لأول النظر من إمكان اجتذاب أحد الموقعين المذكورين للمنقول الفاعل وهو في طريقه إلى مخصص «تط فا». وليس شيء في مثل هذه الأوضاع المشكلة أنفع وأنجع، وآمن عاقبة وأسلم، من أن تجعل هذه المواقع المحذورة خارج قطر وشعاع الدائرة البنيوية التي تنشئها الآلة الإسقاطية ما دام ذلك لا يستتبع من المشاكل ما هو أشد مما تحاول النظرية تجنبه في مثل ما نحن بسبيله. وفي هذا السياق بالضبط يجب أن يفهم قولهم إن المخصصين المذكورين مخصص المركب الزمني ومخصص تط مف ليسا جزءا من البنية الإسقاطية المعتمدة إطارا اشتقاقيا لجملة الفعل المتعدي البسيطة (=S.V.O). أو أنه -في أخف التقديرات- لا يجوز بحال إنتاجها قبل انشطار الاشتقاق[1](تشومسكي 2000a). وبنائنا للاشتقاق على هذا التخفيف البنيوي الإسقاطي - الذي ينخلع بمقتضاه الفاعل من مخصص المركب الفعلي ويُستودع مخصص التطابق الأعلى بإطلاق (=تط فا) – يكون المنقول قد أمن المحذور بل أمّ المحاذير والمتمثلة فيما يمكن أن يترتب على مخالفة مبدإ تقصير مسافة النقل وبنائها على أخف التكاليف وأيسرها وأقصدها على الإطلاق (لا على النسبية) من تفكك للشكل التأويلي الذي سيتخذه الاشتقاق بعد الانشطار مع ما يستتبعه ذلك من تعطيل للفائدة.

يمكننا التعبير كذلك عن هذه الحيثيات جميعا بلغة أوجز وأجمع وذلك بأن يقال : إن الغاية المرجوة ههنا هي الجمع بين حقيقتين اثنتين: أ- أولاهما أن المسافة التي قطعها الفاعل من مخصص المركب الفعلي إلى مخصص «م تط فا» (=AGRsP) ليست أقصر المسافات الممكنة بل هي- بالنظر إلى المقامات البنيوية المختلفة الواقعة في طريقها- أطول هذه المسافات على الإطلاق وأشدها مؤونة وتكلفة على الاشتقاق **وهذا فيه عمل بالمرجوح مع إمكان العمل بالراجح. أو قل، إن شئت، فيه ترجيح للمفضول مع إمكان العمل بالأفضل.** ب- الحقيقة الثانية أن

[1] «The movement of the subject from spec of VP to spec of AGRP Crosses two potential spec positions, spec of the lower AGRP and spec of TP.However neither of these positions has been projected and neither will be projected prior to spell-out. Therefore this movement does not violate the shortest move economy principle»

الجملة مع ذلك قد سلمت من اللحن وما يعنيه ذلك من أن الشكل التأويلي الذي اتخذته الصيغة الاشتقاقية للجملة في كل من الصورة المنطقية والصورة الصوتية قد سلمت من التفكك وتوابعه (تشومسكي 2000a)[1].

إن الجمع بين هاتين الحقيقتين يستوجب استئناف تخريج اشتقاقي يكون فيه **العمل بالمرجوح هو الإمكان الوحيد الذي لا منازع له**. وهذا لا سبيل اليه إلا افتراض واحد هو تقدير أن المقامات البنيوية المذكورة ليست «مقامات كاملة» وذلك من حيث أن موقع المخصص في كل منها لم يستهدف أصلا بمساطر الإنتاج الإسقاطي. وبذلك يكون الاختيار الوحيد المتاح للمركب الحدي الفاعل، في ما يصبو إليه من الانخلاع من موقعه الأصلي والتحيز في موقع آخر يستطيع فيه أن يستوفي حظه من المعالجة السبرية التمحيصية، هو بين موقعه الأصلي مخصصا لمجال الفعل وبين موقع المخصص من مجال التطابق الأعلى (=الذي يعلو المركب الزمني). فهذه الطريق هي المسافة الوحيدة الممكنة، وذلك بالنظر إلى ما انتهى إليه التحليل من وجوب افتراض أن بعض المجالات قد تحللت بالأصالة التكوينية من موقع المخصص[2].

والقول بالمسافة الوحيدة هنا معناه أنه لا وجود لمسافات أخرى ممكنة منافسة يمكن للمنقول أن يختار من بينها الأخف مؤونة والأيسر تكلفة(تشومسكي 2000a).[3]

ولكي نكون أكثر دقة وضبطا وتفصيلا في ما يتعلق بالسلامة النحوية للصيغة الاشتقاقية محور هذا التحليل وما تقتضيه هذه السلامة من معالجة تفسيرية مضبوطة قائمة على تخريجات علية واضحة وتقديرات تبريرية صريحة فإنه يجب أن ألا نتغافل عن الاختيار «الاستراتيجي» الذي اعتُمد «ب خ ق» (=MP) في مثل هذا الشأن وهو أن المعالجة التفسيرية لحيثيات الصحة واللحن ينبغي أن تتم من منظور، مبدإ الموازنة بين مختلف الاحتمالات أو الصيغ الاشتقاقية التي يمكن في النظر أن تتوارد على البنية، المنظور الذي تمنح فيه الأرجحية انطلاقا من معيار مسافة النقل وما تقتضيه في كل تخريج اشتقاقي من تكاليف بنيوية. ولهذا نعيد الكرة فنقول إن الفاعل الذي يصبو إلى الانخلاع من موقعه الأصلي مخصصا للمركب الفعلي وذلك لعلة اعتورته موجبة لذلك وهي افتقار برنامجه الصرفي (= سماته الإعرابية والتصريفية) إلى أن يستوفي حظه من المعالجة التمحيصية خارج مجال الفعل، ليس حلولُه في مخصص «تط فا» بأولى -في النظر- من تحيزه في أحد المخصصين الواقعين في طريقه نحو المخصص الأول (=الذي تحيز فيه بالفعل). ولأجل ذلك فإنه من الناحية الشكلية العامة، مسافة النقل التي ركبها المنقول نحو مخصص «تط فا» ينبغي[4] الموازنة بينها وبين مسافتين أخريين أخف مؤونة وأوجز سبيلا. وهاتان المسافتان إحداهما أولى من الأخرى من جهة مبدإ الاقتصاد. وهما: «النقل إلى مخصص «تط مف» (AGRoP)» و«النقل إلى مخصص مجال الزمن (TP)». هذا وإن الموازنات التي من هذا النمط يجب - كما مر بنا تفصيله- أن تخضع لشرط عام وهو أن الصيغ الاشتقاقية المستهدفة بالمعارضة والترجيح ينبغي -في أي موازنة- أن يكون تواردها، في مضمار

---

[1]- نقصد بتوابع التفكك -على وجه التحديد- ما يترتب عليه من تعطيل لقدرة الكلام على الإفادة والذي يحدث بسبب ما يعتور البنية الاشتقاقية من أعراض تقطع على إيقاع «الفائدة» اتساقه وانسجامه (=**Convergence**).

[2] - معلوم أن من المبادئ التي يلتزم بها النموذج فيما يتعلق بإنتاج المحلات والمواقع أن الموقع المنتج (=المسقط) يمتلئ أصالة بمقولة فارغة يستبدل بها على الفور لاالتراخي مكون سببي أو أجنبي. (السببي يؤتى به من داخل الفضلة أي يكون بسبب من المركب المعالج بالإسقاط والأجنبي يؤتى به من المضمار)

[3]«That is no alternative derivation that gets the subject to spec of AGRP in which the subject takes a shorter movement»

[4]- في إطار مقتضيات مبدإ الاقتصاد الذي ينص على تقصير مسافة النقل إلى أقصى الحدود الممكنة ما كان ذلك في الإمكان وأنه بالتالي إذا دار الأمر بين مسافات نقلية بعضها أطول من بعض فإن الذي يكون مقدما من تلك المسافات ومرجحا أقصرها وأخفها ما لم يؤد ذلك إلى تفكك في الاشتقاق أي إلى تعطل الإفادة واستحالة التأويل.

الصنعة والمعالجة النظمية، على «مادة معجمية» مشتركة بحيث لا يكون بين صيغة اشتقاقية وأخرى أي تفاوت بالزيادة أو النقصان من جهة هذه المادة[١](تشومسكي 2000a). (وإذا أردنا استعمال مفردات اللغة الجرجانية عبرنا عن هذا الشرط بالقول إن اللفظ ينبغي أن يكون في الموازنة بين نظم ونظم متحدا وأن الاختلاف بين أطراف هذه الموازنة يجب أن يكون منحصرا في ما تحتمله المادة اللفظية المتحدة من تشكيلات نظمية مختلفة). إن النقول الثلاثة التي تضمنتها الصيغ الاشتقاقية المستهدفة بالموازنة محور حديثنا لا تتعارض مع هذا الشرط.

إن الموازنة بين المسافات النقلية المتنافسة- في ربح رهان الخفة وقوة مراعاة مبدإ الاقتصاد والاختصار- لا تجوز إلا إذا كان الموقع منتهى النقل في كل واحدة منها (أي من تلك المسافات) من نوع واحد(تشومسكي 2000a)[٢]. وبذلك يمكننا الجزم بأنه لا وجود لأي صيغة اشتقاقية ممكنة أخرى مؤهلة - على الأقل من جهة هذا الشرط- لدخول مضمار التنافس مع الصيغة الاشتقاقية التي تمت عمليا والتي منتهى النقل فيها [مخ. تط .فا]، وذلك بسبب فقدان مسافة أخرى مؤهلة لدخول مضمار المنافسة والتباري للفوز بامتياز الترجيح . ومناط الاهلية كما رأينا هو طبيعة منتهى النقل والتي يشترط فيها أن تكون مجانسة لطبيعته في الصيغة الاشتقاقية الوحيدة التي أمكن أن يتخذها الفاعل إطارا لانتقاله إلى مجال تط الأعلى. نعم هامش التنافس كان ينبغي - بالنظر إلى تعدد المقامات البنيوية الواقعة في طريق الفاعل نحو مخصص مجال تط هذا- أن يتسع لمسافتين أخريين على الأقل لكن مع ذلك تقرر في التحليل أن المسافة المؤهلة للتنافس مفقودة وذلك لأجل ما ذكر فيما مضى من أن اللآلة الإسقاطية لم تنتج أصلا «مواقع» يمكن وصفها بكونها مجانسة للموقع الذي اتخذه الفاعل مستودعا له في الصيغة الاشتقاقية الوحيدة الممكنة والتي منحته ممرا مباشرا بين موقعه الأصلي ومخصص تط الأعلى. أما لماذا تتحلل الآلة الإسقاطية في مثل هذا من مسؤولية إنتاج هذه المواقع فقد بينا بما يكفي من التفصيل أن إنتاج مخصصي إسقاط «تط مف» وإسقاط «الزمن» قبل الانشطار يفتح على النظرية النحوية بابا من المشاكل لا قبل لها به.

إن المعالجة الحوسبية لمسافة النقل مع ما تقتضيه هذه المعالجة من الموازنة بين المسافات الممكنة وحساب الفرق بينها من جهة مقدار التكلفة والمؤونة البنيوية التي يقتضيها في كل منها انخلاع المنقول من موقعه الأصلي مخصصا لمجاله الأصلي السببي وتحيزه بعد التصرف فيه بالنقل في الموقع الذي يناسبه - من جهة مقتضيات السبر والتنقيح - مخصصا لإسقاط أجنبي، هذه المعالجة الحوسبية موازنة على أساس التقدير الحسابي لمقدار التكلفة تتم بالنسبة إلى (أو على أساس) «المواقع المسقطة»[٣] أي التي تم إنتاجها فعلا وصارت بذلك جزءا عمليا من المدى الإسقاطي للبنية، وهذه المواقع يشترط فيها أن تكون من جنس الموقع الذي انتهى إليه المنقول فعلا في الاشتقاق المستهدف بالتقويم (والموازنة). وإذا كان الأمر كذلك فإنه يمكن الجزم بأنه لا وجود لاشتقاق بديل يمكن أن يقال بحسب حيثياته إن الفاعل فيه قد تحيز بمقتضى التصرف فيه بالنقل في مخصص تفصله عن موضعه الأصلي [مخصصا للمركب الفعلي] مسافة أقصر من المسافة التي تفصله عن [مخ تط فا]. ويمكن تلخيص تفاصيل هذا المشهد في عبارة المتكلمين الشهيرة وهي أنه **ليس في الإمكان أبدع مما كان** (فـ «الماكان» هنا هو حلول الفاعل في [مخ تط فا] والإمكان حلوله في المخصصات الوسيطة [مخ تط مف]و[مخ.ز]). وأما لماذا هذه المخصصات ليست في

[1]«To be accurate about the determination of grammaticality here we evaluate a derivation in which we move the subject from spec of VP to spec of AGRP again alternative derivations from **the same lexical resources** in the working area»

[2] «The distance of movement is computed relative to projected positions of the same sort as the end point movement»

[3]«... relative to projected positions»

الإمكان فالقول فيه أن المدى الإسقاطي للبنية لم يتسع لها - بالأصالة التكوينية - حتى تتخذ أصولا في الموازنة المطلوبة بين الصيغ الاشتقاقية وفي حساب التكلفة في كل منها، من أجل انتقاء الأخف والأقصر والأوجز. هذا هو حجر الزاوية في المسألة من أصلها. فمخصص مجال الزمن ومخصص مجال تط الذي يعلو المركب الفعلي مباشرة يفترض أن مبادئ الاشتقاق لا تجيز إسقاطهما قبل الانشطار لأن الأمر إن استوى على خلاف ذلك فسيكون معناه أن المسافة التي تفصل الموضع الأصلي للمنقول (=الفاعل) عن أحد هذين المخصصين أقصر من التي تفصله عن مخصص التطابق الذي يعلو مجال الزمن وذلك يجب أن يلزم منه تفكك في الشكل التأويلي للاشتقاق الذي يحل فيه الفاعل في [مخ تط فا] بدلا من الحلول في أحد المخصصين المذكورين، لأن النقل في مثل ذلك سيكون قد عُمل فيه بالمسافة الطويلة مع إمكان العمل بمسافة أقصر. لكن الاشتقاق مع حلول الفاعل في [مخصص تط فا] قد سلم من الانهيار فدل ذلك على أحد أمرين اثنين: ❶ إما أن الاشتقاق قد خالف مبدأ وجوب البناء في مسافة النقل على الخفة والاقتصار، وذلك إن تقرر فسيكون معناه أن هذا المبدأ يستحسن الاستغناء عنه ما دام يفقد بما ذُكر قوته مرجعا تفسيريا مطردا، ❷ وإما أن نحافظ على هذا المبدإ صيانة لحقه على «ب خ ق» ورعاية لمقدار ونوع الخدمات التفسيرية التي ستفيدها منه النظرية التركيبية في مجالات ومباحث أخرى، وذلك يقتضي منا استهداف المعطيات التي تضمنها هذا الاشتقاق بما يجعلها على وفاق مع مقتضيات مبدإ الاقتصاد. ونحن إن أمعنا النظر إمعانا ألفينا أن أقرب الحلول إلى ذلك أن يقدر أن المسافة التي عالجها المنقول نحو [مخ تط فا] هي المسافة الوحيدة الممكنة عمليا وأنه لا منازع لها بالتالي على مزية الانتقاء والترجيح . ثم إن هذا التقدير لا يستقيم إلا بتقدير آخر يفترض فيه أن كلا من مجالي «تط مف» و«الزمن» قد تم إنتاجهما مجردين من موقع المخصص . هذا بالضبط ما يجب أن يفهم من قولنا فيما تقدم إن المعالجة الحوسبية لمسافة النقل موازنة بين المسافات الممكنة على أساس التقدير الحسابي لمقدار التكلفة البنيوية في كل منها، إنما تتم بالنسبة إلى المواقع «المسقطة». والمخصصان المذكوران ليسا جزءا من المدى الإسقاطي للبنية وإذن لا وجه إطلاقا لاتخاذهما أصولا في الموازنة(تشومسكي 2000a)[1].

المعالجة النظمية للمركب الحدي فضلة الإسقاط الفعلي (رتبة المفعول وتعويض مفهوم «التنافس والترجيح» بمفهوم «التكافؤ والتخيير»)

إن الموقع الأصلي الذي يظهر فيه المركب الحدي المفعول ابتداء هو موقع الفضلة من المجال الإسقاطي للرأس الفعلي، إلا أن البعد البنيوي أو العمق التوزيعي الذي يتخذه المفعول بموجب الحلول في هذا الموقع ليس كافيا للانتساب النظمي والتأويلي «السليم» إلى «صيغة اشتقاقية» صحيحة متسقة (= قادرة على الإفادة Convergeant) ولأجل ذلك فإنه كغيره من المركبات الحدية يجب التصرف فيه بمساطر المعالجة الحوسبية نقلا وسبرا وتمحيصا[2]

[1] «Since the distance of movement is computed relative to projected positions of the same sort as the end point of - movement there is no alternative derivation that gets subject to spec of AGRP in which the subject takes a shorter movement»

[2] - المفعول (the porcupine) ينبغي- لأجل أن يستوفي برنامجه المورفولوجي (= رصيده من السمات الإعرابية والتصريفية) ما يفتقر إليه من السبر والتنقيح- ينبغي التصرف فيه بالنقل إلى مخصص التطابق المفعولي (AGRo). هذا وإن المعتقد والمفترض في هذا الشأن أن خاصية إعراب النصب (The acc case feature) هي في الأصل من شأن المقولة المعجمية «ف» (=V) لكن معالجتها بالسبر والتنقيح تتم بواسطة هذه المقولة المعجمية مضمومة إلى الرأس الوظيفي «تط مف» ضم إلحاق. أي بواسطة الرأس الفعلي وقد تصرف فيه بالنقل

وذلك ليتم له الانتساب المكوني إلى البنية على النحو الذي يستقيم به الشكل النظمي والشكل التأويلي للاشتقاق على حد سواء. فالمركب الحدي المفعول يخرج من الذخيرة إلى المضمار مصحوبا بكل ما يحتاج إليه من معان مورفولوجية (= إعرابية وتطابقية)، فهو من هذه الجهة عبارة عن تنفيذ معجمي كلمي لبرنامج صرفي من السمات (أو المعاني) الإعرابية والتطابقية. وهذا البرنامج يجب أن ينخرط في الشبكة المورفولوجية للجملة انخراطا سليما يستقيم به الاشتقاق نظما وتأويلا. والمعالجة الحوسبية لهذا البرنامج نقلا وتمحيصا الغاية منها تنقيح مناط التناسب بين محتوياته من المعاني (أو السمات) الاعرابية والتطابقية وبين نظائر هذه المعاني في البرامج الصرفية الأخرى التي تتألف منها الشبكة المورفولوجية المبثوثة في المقامات البنيوية المختلفة التي يتكون منها الاشتقاق.

إن رتبة المفعول بالنسبة إلى الفعل في جملة الفعل المتعدي البسيطة الانجليزية رتبة التأخير وجوبا. لكن مع ذلك يجب التصرف فيه بالنقل إلى موقع يمكن فيه لبرنامجه من السمات الصرفية أن ينفعل بإجراءات السبر والتنقيح، الضرورية لسلامة الاشتقاق نظما وتأويلا. المطلوب ههنا إذن الجمع بين أمرين اثنين : أولهما كون الرتبة اللفظية للمفعول التأخير وجوبا، الثاني : كون التصرف فيه يجب أن يكون ضمن مجال «محدود» إن جاز أن يجاوز موقع الرأس من الاسقاط الفعلي -من حيث أن هذا الرأس قد تصرف فيه بالنقل في مرحلة من مراحل الاشتقاق إلى مواقع رأسية أخرى حل بها على سبيل الانضمام الإلحاقي - فإنه لا يجوز له بحال أن يجاوز الموقع الذي انتهى إليه الرأس الفعلي بعد حلوله ملحقا بـ «تط.فا » مرورا بـ «تط مف» و بالزمن. وههنا يجب أن نتذكر أن صورة« م ف» التي انتهينا إليها بعد استكمال حديثنا عن الفاعل وعن تفاصيل استخلاصه من إسقاطه الأصلي السببي مخصصا للمركب الفعلي وإيداعه في مخصص التطابق الأعلى بإطلاق (= تط فا) هي كالتالي:

الإلحاقي الى موقع الرأس من مجال التطابق الذي يعلو المركب الفعلي (= التطابق الذي يقع منه VP موقع الفضلة) [تقول العبارة التوليدية في نصها الأصلي:

with AGR "It is assumed that a case feature is associated with the V but checked by the V in combination" (Chomsky 2000a).

وهذا معناه أن المعالجة النظمية تستهدف أولا البرنامج الصرفي لكل من الرأسين الفعلي والتطابقي وأن حاصل ما تؤول إليه هذه المعالجة من «تعليق» أحدهما بالآخر و«بنائه» عليه هو ما يمثل مرجعا تمحيصيا وسبريا بالنسبة للمركب الحدي المفعول. أي أن الفعل، مقترنا بمعاني التطابق ومتصرفا بها، هو الذي يمثل الأصل التمحيصي بالنسبة للمفعول. هذا و إن لإعراب النصب وحكمه من هذه الجهة نظيرا في مبحث الفاعل وما صرفنا فيه من القول عن إعراب الرفع. فقد قلنا عن هذا الإعراب إنه في الأصل من شأن المقولة الصرفية «الزمن» (=T) وعلى وجه التحديد «الزمن التام») وذلك مجردا من معاني التطابق لكن تمحيصه يتم بواسطة هذه المقولة وقد تصرفت وانفعلت بهذه المعاني بعد التأليف بينها وبين «تط فا» تأليف إلحاق تماما = =على شاكلة ما مضى تقريره في نظير هذه المسألة من مبحث المفعول. إن هذا الافتراض قائم في عمومه على جوهر تصوري يمكن تلخيصه في عبارة واحدة وهي : أن الربط بين «التشكل الإعرابي» للمركب الحدي [باعتبار هذا التشكل شطرا رئيسيا في البرنامج الصرفي لهذا الاخير] وبين المقولتين، المعجمية «ف» (=V) والوظيفية «ز» (=T) هو «ربط اقتضاء»، وأما الربط بين التشكل المذكور وبين هاتين المقولتين وقد تصرف فيهما بنظم مخصوص (= النظم الإلحاقي = صعود كل من = = الرأسين الفعلي والزمني إلى موقع الرأس التطابقي الذي يتحكم في الإسقاط الأقصى لكل منهما)، فهو«ربط تمحيصي» وبعبارة أخرى : الرأس إما أن يكون تطابقا أو لاتطابقا فإن كان الأول فالإعراب يرتبط به ارتباط تمحيص وإن كان الثاني فيرتبط به ارتباط اقتضاء. وهذا التعميم إن صح فستلزم منه مقالة جامعة في الاعراب وهي أن هذا الأخير في عمومه أي بصرف النظر عن كونه متعينا في الرفع أو النصب هو من شأن الرأس المقولي مجردا من معاني التطابق لكن المجال التمحيصي الذي فيه «الإعراب» بمساطر السبر والتنقيح لا ينعقد إلا بالتأليف (=Combination) الإلحاقي بين رأسين أحدهما يجب أن يكون «تطابقا» وذلك يكون بالتصرف في المقولة «ف» (=V) او المقولة «ز» (=T) بالنقل الإلحاقي الى موقع الرأس من الإسقاط التطابقي الذي يعلو المركب الفعلي إذا كان الاعراب نصبا او الذي يعلو المركب الزمني إذا كان الإعراب رفعا.

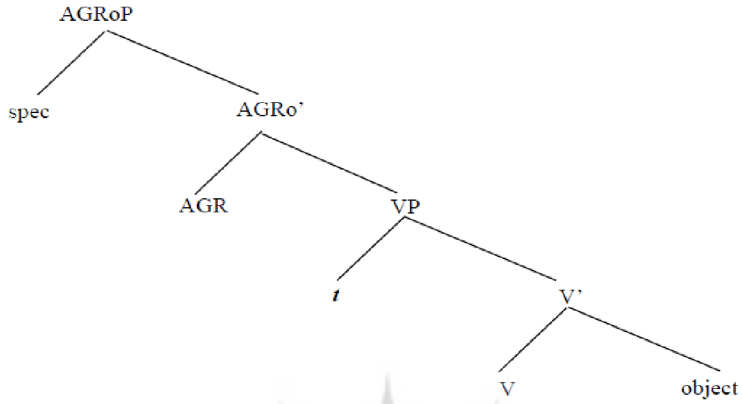

أي مركبٌ فعلي، موقع المخصص منه مشغول بأثر الفاعل المنقول إلى [مخ.تط.فا]. وبما أن التصرف في المفعول بالنقل، من أجل السبر والتنقيح، إلى مخصص «م.تط.مف»(AGRoP=) لا يترتب عليه- من حيث أنه يتم ضمن مجال بنيوي أدنى يسفل المجال الذي انتهى إليه الرأس الفعلي بعد التصرف فيه بالنقل تصرفا بعد تصرف-[1] أيّ فرق في مستوى الرتبة اللفظية النهائية خلافا لما هو عليه الحال بالنسبة للفاعل والفعل، (من حيث أن إحلال الفعل ملحقا بـ «التطابق مف» ثم بالزمـن ثم بـ «التطابق فا» المتحكم في مجال الزمن يستتبع لزوما نقل الفاعل الى مخصص هذا التطابق الأخير أي مخصص موقع الرأس الذي انتهى إليه الفعل وإلا فإن الفاعل إن بقي في موضعه الأصلي مخصصا للمركب الفعلي فإن ذلك سيلزم منه لا محالة أن تكون رتبته بالنسبة إلى الفعل تأخيرا على جهة الوجوب وهو مخالف لواقع اللغة الانجليزية) قلت، بما أن التصرف في المفعول بالنقل لا يترتب عليه أي فرق، في مستوى الرتبة اللفظية النهائية، فإن الافتراض المعمول به في «ب.خ.ق» (MP=) فيما يتعلق بترجمة ما بين الفاعل والمفعول من فروق من الجهة التي بسطنا القول فيها هو تقدير أن الفاعل يستوفي حظه من السبر والتمحيص قبل انشطار الاشتقاق على حين لا يستوفي المفعول حظه من ذلك إلا في الصورة المنطقية أي بعد الانشطار(مرانتز ۱۹۹۵)[2]. هذا وقد تقدم تقرير مفصل في شأن الفرق بين النقل الذي يتم قبل الانشطار والذي يتم بعده، خلاصته أن أي تصرف بالنقل يترتب عليه أثر لفظي فإن مجاله الإجرائي هو مرحلة التشكيل النظمي السابقة للانشطار ومن أمثلته نقل الفاعل إلى [مخ.تط.فا] وأما الذي لا يترتب عليه أي أثر لفظي متحقق لكنه معتبر في الضروري والازم من الاجراءات التي تقتضيها استقامة الشكل التأويلي للاشتقاق فإن مجاله الإجرائي هو الصورة المنطقية. ومن أمثلة هذا الباب نقل المفعول إلى [مخ.تط.مف] فهذا النقل هو تصرف تقديري افتراضي ضروري لسلامة الشكل التأويلي للاشتقاق. لأن الشبكة المورفولوجية، به تستكمل ما تقتضيه من المعالجة بالسبر والتمحيص.

---

[1]- الاشارة هنا إلى انتقاله أولا إلى **AGRo** ثم إلى **T** ثم إلى **AGRs**.

[2]«After spell-out, at LF (i.e.in the computation of LF) the object - "the porcupine" will move to spec of the lower AGRoP to check its case and phi-features. Here it is assumed that the ACC case feature is associated with the **V** but checked by the **V** in combination with AGR just as Nom case feature is associated with finite tense but checked by tense in combination with AGR»

الخلاصة إذن أن التصرف في المركبات الحدية بالنقل من أجل السبر والتمحيص يكون إما لفظيا وإما تقديريا .وبهذه المناسبة ينبغي ألا نغفل التذكير بإحدى الحقائق الأساسية في هذا البرنامج التركيبي وهي أن الصورة المنطقية (LF=) المقام التمثيلي الذي ينفعل فيه الاشتقاق بأوضاع ومقاييس (غير ما ينفعل به قبل الانشطار) تتعلق بالتأويل لا بالتكوين هي في جوهرها جزء من «نسق الحوسبة» فأوضاع الصورة المنطقية ومقاييسها هي معالجة حوسبية ولكنها في إطار يستأثر بجملة من الخصوصيات ولأجل ذلك جاء لفظ «الحوسبة» في تعبيراتهم مضافا إلى الصورة المنطقية في قولهم «the computation of LF» وذلك تمييزا عن الحوسبة التي تسبق الانشطار وتنبيها كذلك إلى ما بين الحوسبتين من اتصال في «الجوهر الإجرائي». فجوهر الحوسبة بصرف النظر عن كونها قبل الانشطار أو بعده، المعالجة النظمية للعناصر التي اتسع لها المضمار وذلك لتكون هذه العناصر نسقا وترتيبا. ولك أن تقول إن شئت إن الحوسبة تصرف في المكونات بنقول مخصوصة وذلك لتمكينها من معالجة برامجها من السمات المورفولوجية بالسبر والتنقيح في المواضع والمحلات والمقامات المناسبة. وإذا كان الأمر كذلك وكان شطر من المعالجة الحوسبية يتم قبل انشطار الاشتقاق نحو الصورة المنطقية والشطر الآخر يتم في هذه الصورة بالذات، جاز أن توصف الحوسبة المنطقية بكونها بمثابة التتمة والتكملة للحوسبة السابقة للانشطار ودليل ذلك ما ذكر آنفا من أن التشكل التأويلي للاشتقاق في مقام الصورة المنطقية إن هو إلا عبارة عن التصرف النظمي في المكونات التي لم تستوف حظها من ذلك نقلا وسبرا وتمحيصا قبل بلوغ الاشتقاق المقام المذكور ودخول حوزته. لكن ينبغي ألا ننسى مع ذلك أن المعالجة النظمية للعناصر في الصورة المنطقية تختلف في مزاجها الإجرائي العام عنها في المقام التمثيلي السابق للصورة المنطقية وذلك من حيث أنها لا تنتج تغيرا في الرتبة اللفظية النهائية المتحققة صوتيا.(أي أنه تغير في التقدير والافتراض وليس له كفاء معجمي لفظي يترجمه) .وهكذا يمكننا القول في عبارة جامعة **إن النظم في هذا التصور نظمان : نظم لفظي ونظم في التقدير**. ومن أمثلة هذا الأخير استخلاص المفعول من مجاله الأصلي السببي فضلة للرأس الفعلي ونقله إلى المخصص من مجال « تط مف» المجال الذي يقع منه المركب الفعلي جملة (أي المجال الأصلي للمنقول) موقع الفضلة.

إن الفرق، إذن بين الفاعل والمفعول فيما يتعلق بطبيعة «النظم التمحيصي» الذي يستهدف به كل منهما، يترجم من الناحية الإجرائية بالاعتماد على «وسيط» توقيت الانشطار. هذا وإن جدل المسافة الفاصلة بين الموضع الأصلي للمنقول وموضعه بعد النقل، والذي اعتمدناه في سياق مناقشتنا لخصائص الفاعل في الانجليزية والحيثيات التي تجعل رتبته تقديما واجبا، يصدق بحذافيره على المفعول مع فارق يكْمُن في أن المقامات البنيوية الفاصلة بين الموضعين المذكورين بالنسبة للمفعول لا تتسع إلا لمخصص واحد هو مخصص المركب الفعلي(تشومسكي 2000a)[1] أي المجال الاصلي للمفعول (=قبل التصرف فيه بالنقل إلى مخصص «تط مف») ولأجل ذلك فإن هامش «الموازنة والترجيح» لا ينفتح إلا لمسافتين متنافستين (بدلا من الثلاث التي في حالة الفاعل) وهما : المسافة إلى مخصص « م ف» (= المجال الأصلي للمنقول والمسافة إلى مخصص «م.تط.مف» المركب الذي يقع منه المجال الأصلي للمنقول موقع الفضلة. فالمفعول (The porcupine) يقدر فيه أنه يعتمد -من أجل تعريض رصيده من المعاني الإعرابية والتصريفية التطابقية لما يحتاج إليه من المعالجة بالسبر والتنقيح- المسافة الثانية لا المسافة الأولى على الرغم من أنها في الظاهر مسافة مرجوحة إذا ما ووزنت بالمسافة الأخرى الممكنة (في النظر)، لكن هذه المسافة المنافسة- وهي راجحة في النظر مرجوحة في العمل- يتعلق بها إشكال دقيق وهو أن موقع المخصص فيها شاغر لفظا، لكنه

[1] «The movement of the object to spec of AGRoP crosses a projected spec position, the spec of VP which is occupied ... by the trace of the subject»

مشغول في التقدير بمقولة أثرية (= أثر الفاعل المنقول إلى مخصص تط فا)، وهذه المقولة الأثرية تحتل موقع العجز من السلسلة الناتجة عن التصرف في الفاعل بالنقل من مخصص مجال الفعل إلى مخصص مجال التطابق الذي يقع منه المركب الزمني موقع الفضلة(تشومسكي 2000a)[1].

إن نظير هذا الإشكال بالنسبة للفاعل قد تم حله بتقدير أن مخصصي المسافتين الراجحتين في النظر المرجوحتين في العمل والأداء ليسا جزءا من المدى الإسقاطي للبنية جملة. وكونهما كذلك يخلع عن المسافتين المذكورتين مسوغ او مؤهل منافسة المسافة التي اعتمدت عمليا أي المسافة إلى [مخ.تط.فا]. هذا التقدير إن كان مناسبا للفاعل من حيث أنه لايترتب عليه أي إشكال إضافي (على الأقل بالنسبة للسياق الإشكالي الذي نحن بصدده) فإنه ليس مناسبا للمفعول. إذ لا يمكن تقدير أن مخصص م ف ليس جزءا من المدى الإسقاطي للبنية وذلك لأن هذا المخصص قد انفعل الاشتقاق به قبل انشطاره نحو الصورة المنطقية انفعالا عمليا. فالآلة الإسقاطية أنتجته قبل ذلك وامتلأ فور إنتاجه، أصالة بالمركب الاسمي الفاعل، ثم انخلع من هذا المركب بعد التصرف في هذا الأخير بالنقل إلى [مخ.تط.فا] وبقي بعد ذلك مشغولا بأثر المنقول. فتقدير كونه لم يستهدف أصلا بالإجراءات الإسقاطية محال بالنظر إلى هذه الحيثيات. ولأجل ذلك كله فإن المسافة التي تفصل الموقع الأصلي للمنقول عن هذا المخصص تبقى مؤهلة لمنافسة المسافة الأخرى التي تفصله عن [مخصص تط.مف]. وهي بالنظر إلى ظاهر ما تسفر عنه الموازنة الأولية الساذجة بينها وبين هذه الأخيرة ينبغي أن تخرج من مضمار التنافس محلاة بشارة الفوز والترجيح وذلك لأنها الأقصر بإطلاق، إلا أن الذي تم عمليا هو نقيض لذلك تماما، إذ اعتمد المنقول المسافة المرجوحة (=الطويلة) دون المسافة الراجحة (= القصيرة) أو قل-إنْ شئت- آل الترجيح إلى ما المرجّح فيه مفقود.

وبعبارة أخرى : إن النقل الذي يتخطى فيه المنقول موقعا مخصصا مسقطا[2](=أنتجته الآلة الإسقاطية)[3] ينبغي - في غياب اعتبارات أخرى إضافية - أن يعتبر لا محالة مخلا بالمبدإ الذي ينص على وجوب بناء مسافة النقل على أخف التكاليف مؤونة وأيسرها جهدا. (هذا وإنه من البين أن هذا المبدأ - بالنسبة للحالة التي نحن بصددها - له ارتباط أو اتصال وثيق بما كان يعرف في برنامج «العاملية والربط» الذي كان معـمـولا به قبل «ب خ ق» بـ «Relativized minimality»[4]. إن العمل بالمسافة الراجحة «في النظر» أي بأقصر المسافتين الممكنتين سيترتب عليه من المشاكل ما لا قبل للنظرية به، فجوهر الإشكال ههنا هو أنه إذا كان «تحيز المفعول في [مخ تط مف] لا يتم له إلا بمجاوزة مخصص المركب الفعلي الفارغ لفظا المشغول تقديرا بأثر الفاعل المنقول»، مشهدا نقليا مشكلا من جهة الإخلال بمبدإ «اقتصار النقل» (= بناء مسافة النقل على أخف التكاليف وأوجز الطرق والمسالك)، فإن الصيغة الاشتقاقية المنافسة، والتي يتحيز فيها المفعول في موقع المخصص من مجال الفعل في طريقه إلى [مخ تط مف] إما على سبيل الإلحاق بأثر الفاعل وإما على سبيل طمس هذا الأثر بالانتشار الكلي في محله(تشومسكي 2000a)[5]. (=أي

---

[1] «The spec of VP is occupied by the tail of the A- chain of the subject "hortense" (i.e.by the trace of the - subject)».

[2] To cross a projected spec position

[3] نقصد بالآلة الإسقاطية المسطرة الإجرائية التي يتم بفضلها إنشاء المقامات البنيوية انطلاقا من نـواة مقوليـة معينـة وتكـوين المواضـع والمحلات على نحو مخصوص داخل كل مقام.

[4] «Unless some other consideration applies here **this movement over** a projected spec position should be a violation of shortest move here clearly connected to relativized mimmality» (Chomsky 2000a).

راجع دراسة لنا مفصلة عن هذا المبدإ ضمن كتابنا " الموازنة بين سيبويه و تتشومسكي " (الباب الثاني والثالث من القسم الثاني).

[5] - تقول العبارة في أصلها الانجليزي : « ... .and covers or adjoins to the trace of the subject ».

باغتصاب هذا المحل وابتزازه جملة وتفصيلا)، قلت، فإن هذه الصيغة المنافسة ستتعارض لا محالة مع مقتضيات زمرة أخرى من المبادئ غير مبدإ الاقتصاد، بل سيكون هامش التعارض بينها وبين هذه المقتضيات- إن نحن دفعنا بالتحليل إلى ضفاف أخرى- على مقدار غير يسير من السعة والحدة في آن واحد. وفي أفضل الأحوال وأمثل الاحتمالات فإن هذه الصيغة الاشتقاقية غريبة الأطوار (= بمحل مشغول لفظا بالمفعول وتقديرا بأثر الفاعل المنقول) سيؤول شكلها التأويلي في الصورة المنطقية إلى التفكك والانهيار مع ما يقتضيه ذلك من استحالة للتأويل وتعطيل للإفادة(تشومسكي 2000a)[1]. وذلك لأن الشكل النظمي الذي يجمع فيه المحل الواحد بين ما لا يجتمع «أثر» الفاعل في تقدير و«لفظ» المفعول في الظاهر شكل نظمي شاذ لا محالة.

استحالة التأويل في مستوى الصورة المنطقية تنجُمُ إذن عن خلل ما يعتور الشكل النظمي الأساسي من جهة من الجهات. أي أن الخلل يبدأ في الشكل النظمي مخالفة لمبدإ من المبادئ (إما من حيث المضمون وإما من حيث الترتيب الإجرائي = قبل أو بعد الانشطار) ثم ينتهي استحالة تأويلية في الصورة المنطقية.

وأيا ما كان الحال فإن «الترجيح» في الصيغة الاشتقاقية التي نحن بصددها بالاعتماد على ما تم تداوله إلى الآن من معايير ترجيحية، اختيار اشتقاقي على درجة عالية من التوتر والإشكال والمجازفة بالوقوع في المحذور. ولأجل ذلك **لم يجد تشومسكي بدّا من أن ينحو بالمسألة منحى استئصاليا**، أي منحى قوامه استئصال سبب الإشكال من «الأساس» وذلك لجوؤه كما سنرى بعد قليل إلى **تعويض مفهوم «التنافس» بين المسافتين بمفهوم «التكافؤ».** فالعمل في النقل بما يبدو في الظاهر وكأنه «مرجوح» إذا حللناه باعتبار حيثيات هذا المفهوم الجديد ألفيناه عملا بالمكافئ والمعادل إجرائيا وتقنيا . فلا تعارض إذن ولا تنافس.

ههنا إذن حقيقة يجب أن نكون على بينة منها وهي أنه في أحوال التعارض بين مسافتين اثنتين فإن العمل بأقصرهما وأخفهما مؤونة لايستتبع وجوبا اتساق الاشتقاق (=سلامة الشكل التأويلي من أسباب التفكك والاستحالة). وذلك لأن التعارض المذكور ليس له في هذا التصور إلا معنى واحد - على درجة عالية من الحياد بالنسبة لمسألة الشكل التأويلي وسلامته من عوارض التفكك أوْ لا - وهو أنه توجد بإزاء الصيغة الاشتقاقية التي بعدت فيها الشقة، أو تباعد فيها الأمد، بين الموقع الأصلي للمنقول وموقع «عثْرة» وسيط بين هذين الموقعين، صيغة اشتقاقية أخرى ممكنة تضيق فيها المسافة المذكورة وذلك على نحو ينبني فيه النقل على مقدار من الجهد أخف وأيسر مما يستوجبه اعتماد المسافة الأخرى.

إن ربط مفهوم «التعارض بين المسافات الممكنة» بهذه الدلالة الشكلية الإجرائية المحايدة، الغاية منه إقرار حقيقة أساسية وهي أن: **العمل في النقل بأقصر المسافات ورُكُوب المنقول أخف التكاليف وأيسرها من هذه الجهة لا يؤدي إلى الاتساق وجوبا أي لا يسلم به الاشتقاق لزوما في المستوى الذي يتشكل فيه بالحيثيات التأويلية** (تشومسكي 2000a)[2]. يستنتج من هذا أنه في الموازنة بين الصيغ الاشتقاقية المختلفة المعمول في كل منها بمسافة معينة من المسافات المتعارضة، إذا دار الأمر بين مبدإ وجوب العمل بأقصر هذه المسافات المتعارضة وبين

[1] «A derivation in which the object moves to spec of VP position on its way to spec of AGRoP (and covers or adjoins to the trace of the subject) would eventually violate other principles or at least be uninterpretable at LF»

[2] «However, when considering whether a movement would violate shortest move, all the matter is that there is a shorter movement available not that taking this shortest move in some derivation from the same lexical resources could lead to convergence».

مبدإ الاتساق (= سلامة الشكل التأويلي من أسباب التفكك) فإن الأول يكون مقدما على الثاني وذلك خلافا لمبدإ «الأثرة» و«الإرجاء» فيما لو دار الأمر بين أحدهما وبين مبدإ الاتساق والإفادة.[1] (أنظر في شأن التعارض بين المبادئ والترجيح بينها مناقشتنا للجملة (١-أ).

نعود إلى جوهر الإشكال : كيف يمكننا تجنيب الاشتقاق التبعات الناتجة عما تقتضيه -في النظر- مجاوزةُ المفعول ، في انسلاكه نحو [مخصص .تط.مف]، مخصص مجاله الأصلي الذي ينشأ فيه ابتداء (= المركب الفعلي)، من مخالفة ظاهرة لمبدإ الاقتصاد لا سيما في شطره الذي ينص على أنه دار الأمر في النقل بين مسافتين ممكنتين فإن العمل ينبغي أن يكون بأقصرهما وأخفهما مؤونة.؟[2] إن أول أمر يجب أن يعتبر في التوطئة للإجابة عن هذا السؤال هو أن للرّأس الفعلي – كما سبق بيانه – برنامجا صرفيا غنيا يحتاج إلى معالجة بمساطر السبر والتمحيص. ولأجل ذلك فإن ما يستهدف به الرأس الفعلي من تصرف فيه بالنقل نحو المجالات (= الإسقاطات) التي تعلوه تصرفا بعد تصرف، ينبغي أن يُؤول على أنه استجابة لهذه الحاجة. هذا ومما ينبغي أن نكون على بينة منه في ما يتصل بمبحث النقل الذي يستهدف به الرأس الفعلي أن الافتراض العام المعمول به في ما يتعلق بالمستوى التمثيلي الذي يناسبه أن يكون فضاء إجرائيا لهذا النقل هو أن، الفعل إنما يتصرف فيه بالنقل في الصورة المنطقية أي بعد انشطار الاشتقاق لا قبله وذلك لأن هذا النقل لا يستتبع أي تغير في الرتبة اللفظية النهائية. وقد تقدم تقرير أن ما كان من النقول على هذا المنوال، أي يثبت في البنية التقديرية للاشتقاق ولا كفاء له في الشكل اللفظي النهائي، فإن الصورة المنطقية أولى به من غيرها.

فالفعل الانجليزي ينخلع من موضعه الأصلي رأسا للإسقاط الفعلي ويحل ملحقا بموقع الرأس من الإسقاط التطابقي الذي يعلوه أي [م.تط.مف]. إن ثمرة التصرف في المقولتين «ف» (=V) و «تط مف» (=AGRo) بالنظم والتأليف أي بتعليق الأولى بالأخرى وجعلها بسبب منها بعد استخلاصها من مجالها الأصلي رأسا للمركب الفعلي له

[1] – تقول العبارة في أصلها الإنجليزي :

«Shortest move unlike Greed and Procrastinate is ranked higher than convergence in comparing derivation from the same lexical resources» (Chomsky 2000a)

الغاية المرجوة ههنا -باختصار- تماما كما كان الشأن بالنسبة لمبحث الفاعل وما صرفنا فيه من القول في شأن تفاصيل التصرف فيه بالنقل إلى [مخ تط فا] هي الجمع بين حقيقتين : أولاهما أن المسافة التي يقطعها المفعول إلى [مخ تط مف] ليست المسافة الوحيدة الممكنة بل هناك مسافة أخرى أقل منها تكلفة وهي التي تفصل الموقع الأصلي للمفعول عن مخصص المركب الفعلي الذي انخلع منه الفاعل بعد التصرف فيه بالنقل إلى [مخصص تط فا]. الثانية أن الشكل التأويلي للإشتقاق قد سلم مع ذلك من الانهيار والتفكك. لكن مع ذلك يجب أن ننتبه إلى الاختلاف في المنحى الذي اتخذه التفسير في كل من المبحثين (= الفاعل والمفعول). وذلك من حيث أنه تم ربط المسألة بالنسبة للمفعول بمقتضيات النظام المعمول به في الموازنة والترجيح بين «المبادئ العامة» فيما لو وقع التعارض بينها . ومن هذه المقتضيات أنه إذا دار الأمر بين مسافتين إحداهما أقصر من الأخرى فإن الأولى بالتقديم الاشتقاق الذي يعتمد فيه النقل على الأقصر منهما وذلك بصرف النظر عما سيؤول إليه الشكل التأويلي للاشتقاق من الاتساق وعدمه، بل إذا دار الأمر لا محالة بين الاتساق وبين مبدإ اقتصار مسافة النقل فإن الثاني يكون مقدما. ومن جهة ثانية: فإن التصرف = في المفعول بالنقل جعل من حيث الاختصاص الإجرائي من شأن الصورة المنطقية أي نسق الحوسبة المعمول به بعد الانشطار وذلك خلافا للفاعل الذي أدخل من هذه الجهة في اختصاص الإجراءات الحوسبية التي تستهدف بها الصيغة الاشتقاقية قبل انشطارها نحو الصورة المنطقية مضمار تشكلها بالحيثيات التأويلية.

[2]«How is violation of shortest move avoided when the object moves to spec of AGRoP?»

نظير تمّ إنشاؤه قبل الانشطار (= قبل دخول الاشتقاق مرحلة التشكل بالحيثيات التأويلية المنطقية) وذلك، التأليف النظمي الإلحاقي بين المقولتين «ز» (=T) و«تط فا» (=AGRs):

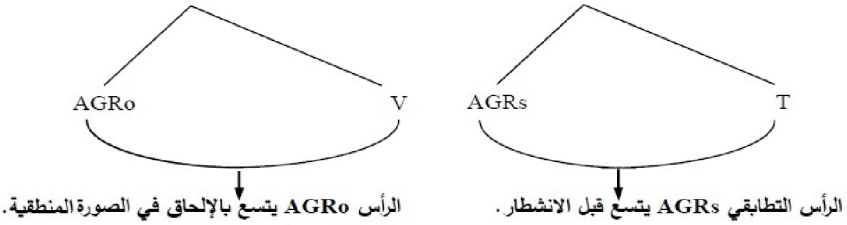

بعد اتساع موقع الرأس من إسقاط التطابق مف بالإلحاق (= بإحلال الرأس الفعلي ملحقا به) يتصرف في المقولة الرأسية المركبة الناتجة عن التأليف (= Combination) بين المقولتين (V) و(AGRo) على هذا النحو أي تأليف إلحاق، بنقل آخر وذلك إلى نظيرها الذي أنشئ قبل الانشطار:

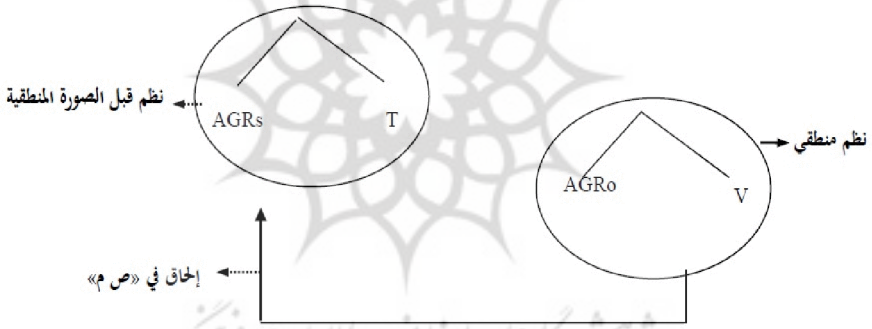

غاية الأمر أن الرأس الفعلي يصعد في الصورة المنطقية أولا إلى الإسقاط الذي يعلوهُ ويحل ملحقا بموقع الرأس منه، ثم بعد ذلك يرتقي مصحوبا بالمقولة التي حل ملحقا بها في هذه النقلة، نحو موقع الرأس من مجال التطابق الأعلى بإطلاق (= «تط فا» الذي يقع منه المركب الزمني موقع الفضلة) أي إلى الموقع الذي اتسع قبل الانشطار بحلول الرأس الزمني (T) ملحقا به. وبذلك يستوفي البرنامج الصرفي للفعل على تنوع مواده كل ما يحتاج إليه من سبر وتنقيح. فهذا البرنامج يتسع لثلاثة أنماط من «المعاني» أو «السمات»: أ. السمات- س (= إعراب النصب). ب.السمات الزمنية. ج. السمات التطابقية المناسبة للفاعل. فبحلوله في سياق نقلته الأولى ملحقا بالرأس «تط مف» يتمكن من المعالجة السبرية للنمط الأولى من السمات وذلك بإزاء المركب الحدي الذي يحتل موقع المخصص من المجال الذي حل الفعل ملحقا بموقع الرأس منه. (الإشارة هنا إلى المركب الحدي المفعول الذي رأينا فيما مضى أنه يخرج من موقعه الأصلي فضلة لمجال الفعل إلى موقع المخصص من الإسقاط التطابقي الواقع منه مجال الفعل موقع الفضلة). أما الشطر الثاني والثالث من البرنامج الصّرفي للفعل أي السمات الزمنية والسمات الخاصة بالفاعل، فتستوفي حظها من المعالجة التمحيصية في سياق النقلة الثانية التي يستهدف بها الرأس الفعلي بعد التشكل النظمي الذي أتيح له في النقلة الأولى. فأنت في هذه النقلة الثانية إنما تعمد إلى الرأس الفعلي وهو مضموم ضم

إلحاق إلى الرأس «تط مف» فتستخلص الاثنين معا من موقعهما الأصلي ضمن مجال (م.تط.مف) وتُيمّمُ بهما شطر موقع الرأس من مجال «تط فا» الذي من بين ما قلناه عنه آنفا أنه قد اتسع بالالحاق قبل الانشطار وذلك حلول الرأس الزمني (T) ملحقا به. خلاصة المسألة إذن أن الرأس الفعلي في نقلته الأولى يمحص إعراب النصب وفي نقلته الثانية يمحص الزمن والتطابق الفاعلي وكل ذلك يتم في الصورة المنطقية وليس قبلها (تشومسكي 2000a)[1].

إن التصرف النظمي في الفعل على هذا النحو المخصوص ينتج عنه «وضع بنيوي» ذو حيثيات هندسية خاصة ومتميزة تمكن الاشتقاق من تجنب المحذور أو تجنب الوقوع في بوتقة «التوتر» الذي ينتج في العادة عما يظهر وكأنه جمع بين ما لا يجوز أن يجتمع : **١**. مخالفة صريحة لمبدإ الاقتصاد في مسافة النقل. **٢**. وسلامة، مع ذلك، في الشكل التأويلي المنطقي للاشتقاق من التفكك. ذلك أن الوضع البنيوي المذكور يمكّن هامش الإمكانات المتاحة للمنقول فيما يتعلق بالمسافة الفاصلة بين موقعه الأصلي وموقعه بعد النقل من أن تكون العلاقة بينها منفتحة على «منطق» هو أقرب في جوهره إلى التعادل أو التكافؤ الإجرائي منه إلى التعارض والتنافس على إحراز قصب الترجيح. وههنا يجب أن نتذكر ما قلناه قبلُ في هذا الشأن في شيء من العجالة وهو أن تتشومسكي اقترح في سياق حل هذه المعضلة أن يُنحى بالمسألة منحى استئصاليا قوامه استئصال سبب الإشكال من الأساس وذلك بتعويض مفهوم «التعارض» والتنافس جملة وما يقتضيه من وجوب الموازنة والترجيح لانتقاء الأفضل بمفهوم التكافؤ والتعادل (في القوة الإجرائية).

«تكافؤ المسافات» (=Equidistance)

هذا المفهوم يجيز، فيما لو تتابع مجالان مركبيان (أو إسقاطيان) «س» و«ص» وكان أحدهما (=س) جزءا من الآخر (=ص) صلة له واقعة منه موقع الفضلة، أن تُعتبر المسافة التي تفصل الموضع الذي يحتل موقع الفضلة من المجال الفضلة (س) [أي فضلةُ الفضلة] عن مخصص أحد المجالين المتتابعين (س) و(ص) معادلة ومكافئة من الناحية الإجرائية والفنية للمسافة التي تفصله عن مخصص الآخر. لكن هذا التكافؤ ليس مرسلا لا قيد يضبطه ولكنه مقيد بقيد صارم يقضي بأن يحل الرأس المتحكم في فضلة الفضلة بموقع الرأس من الإسقاط الذي يعلوه ملحقا به (أو يقضي بأن يكون رأس المجال الواقع فضلة (س) قد استخلص من مجاله الأصلي متحكما عاملا في فضلة الفضلة وتُصرّف فيه بالنقل الإلحاقي إلى موقع الرأس من المجال الذي يعلوه أي المجال الرئيس)[2].

ولتقريب خيوط الصورة أكثر نقول: إذا ما وقع التصرف في رأس إسقاط ما [هو«س» مثلا] بالنقل إلى موقع الرأس من إسقاط آخر [«ص» مثلا] وكان المجال «س» واقعا موقع الفضلة المباشرة للمجال «ص»، فإن المسافة التي تفصل مخصص الإسقاط العمدة (=الأعلى=الرئيس) «ص» عن فضلة الإسقاط الأدنى «س» توصف بكونها معادلة ومكافئة من الناحية الإجرائية للمسافة التي تفصل مخصص الإسقاط الأدنى «س» عن الفضلة ذاتها أي فضلة «س»... لكن ثبوت هذا التكافؤ وصفا للعلاقة بين المسافتين مشروط بأن يقع بين المجالين الإسقاطيين المتتابعين ضرب من «**الامتزاج السببي**». وذلك سبيله التأليف (النظمي) بين رأسي المجالين وذلك بضم رأس المجال الأدنى إلى

[1]«AT LF, the verb in English will raise to AGR, with the AGR+V combination raising to the T+ AGR combination created before spell-out. The V has the N-features of (accusative) case that it will check off in combination with AGR against a DP in spec of AGR_OP .....In addition, it has tense features and AGR features of the subject which it will check off when it gets to the highest AGR node»

[2]«Chomsky defines a notion of **Equidistance** that allows the spec of **XP** and the spec of **YP** that is a complement to **X** to be equidistant from an element inside **Y** just in case **Y** adjoins to **X**».(Marantz 1995)

رأس المجال الأعلى ضم إلحاق، **وكأني بالأمر ههنا أشبه ما يكون بانصهار خليتين اثنتين وذلك بواسطة انضمام نواتيهما بعضهما إلى بعض.**

هذا المشهد البنيوي، المبني على مبدإ التكافؤ بين المسافات الممكنة بدلا من مبدإ التعارض (الذي يقتضي عرض المسافات المذكورة على مقاييس النسق الترجيحي والتي لا تثبت المزية بحسبها إلا لأقصر المسافات الممكنة على الإطلاق)، يمكن تلخيصه في الشكل التمثيلي الآتي:

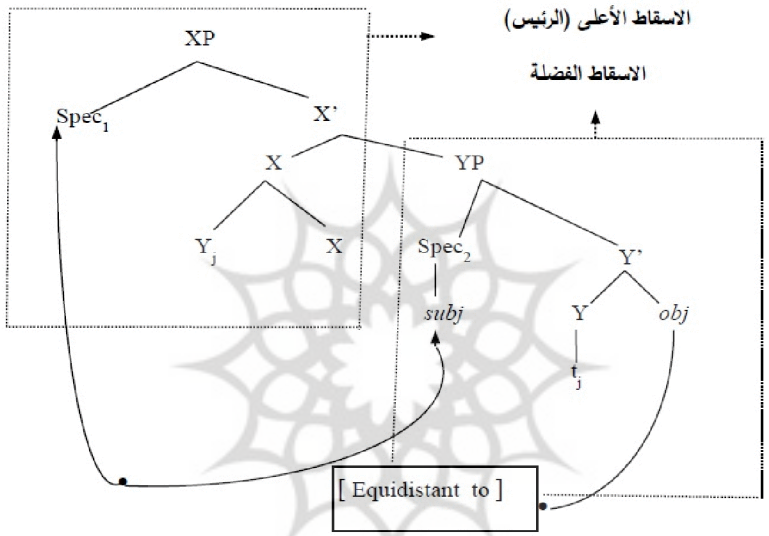

XP = الاسقاط العمدة = الاعلى. YP = الاسقاط الفضلة = الأدنى.

Y_j = رأس الاسقاط الأدنى وقد حل به ملحقا برأس الاسقاط الرئيس.

X = رأس الاسقاط الأعلى.

obj = فضلة الفضلة.

$spec_1$ = مخصص الاسقاط الرئيس. $spec_2$ = مخصص الاسقاط الفضلة.

(المسافة التي تفصل spec1 عن فضلة الفضلة معادلة ومكافئة للمسافة التي تفصل spec2 عن هذه الفضلة)

يمكننا تقريب الصورة أكثر باستخدام الرموز الأبجدية على الشاكلة الآتية : مكونات العلاقة المقصودة بهذا التحليل تسعة عناصر: هناك مجالان إسقاطيان :

أ - مجال رئيس

ب - مجالٌ فضلةٌ

ولكلّ من المجالين مخصص ورأس وفضلة :

ج - مخصص المجال الرئيس

د - مخصص المجال الفضلة

ه- - رأس المجال الرئيس

و - رأس المجال الفضلة

ز - فضلة الفضلة

(أما فضلة المجال الرئيس فهي «ب»)

التكافؤ قائم بين مسافتين :

حـ - ج د

ط - ز د

وهذا التكافؤ مشروط بالتأليف النظمي بين الرأسين (ه-) و(و)

فإذا حل «و» ب «هـ» ملحقا به فإن المسافة «حـ» تكون معادلة ومكافئة للمسافة «ط».

المجالان الإسقاطيان محور التكافؤ بل محور المسافتين المتكافئتين هما (xp) و(yp). والواقع فضلة للآخر هو (yp) والمحل الذي وصفت المسافة بينه وبين مخصص كل منهما بالتكافؤ هو محل المفعول الواقع داخل الإسقاط الوسيط للمجال الإسقاطي الفضلة أي (y'). والمفعول تستوجب المبادئ التمحيصية انخلاعه من موضعه الأصلي وتحيزه في محل آخر يكون فيه طرفا في مجال تمحيصي تعالج فيه خصائصه بما تحتاج إليه من السبر والتنقيح وليس هذا المحل الآخر إلا مخصص (yp) أو مخصص (xp). إذن ههنا مخصصان يتنازعان أو يتجاذبان المنقول. وههنا مناط الإشكال : فأي المخصصين أولى من الآخر بأن يجتذب المنقول إليه ؟ فمن زاوية وجوب مراعاة مبدإ تقصير مسافة النقل ما أمكن فإن المخصص القريب أولى من المخصص البعيد. لكن هذا المخصص إن كان موقعه قد أفرغ من لفظ الفاعل بسبب انتقال هذا الأخير إلى [مخ.تط.فا] للضرورة التمحيصية فإنه مشغول في التقدير بأثر هذا الفاعل المنقول. وحلول المفعول في محل هذا المخصص المشغول، في التقدير، بالمقولة الأثرية إما ملحقا بهذه المقولة وإما طمسا لها واغتصابا لموضعها – على فرض جواز مثل هذا الاغتصاب-سيؤدي لا محالة إلى جملة من المشاكل، منها أم المحاذير «استحالة التأويل». ولأجل ذلك فإن المفعول لا يبقى له من مخرج ليستوفي حظه من المعالجة التمحيصية إلا مخصص (xp)، لكن حلوله في هذا المخصص البعيد يتعارض مع مبدإ وجوب بناء مسافة النقل على أخف التكاليف وهذا معناه أن الاشتقاق ينبغي أن يؤول إلى التفكك. لكن الواقع اللغوي حكم بخلاف ذلك فدل ذلك وقد سلمت البنية من اللحن على أن الاشتقاق لم يخالف مقتضى المبدإ المذكور وإنما هو على وفاق معه إذا لو لمْ يكن كذلك إذن لصار إلى التفكك لا محالة. فوجب والحالة على هذا المنوال، الاجتهاد في تخريج وجه هذه الموافقة. ففي سياق هذا المطلب التخريجي أو التوجيهي بالذات تم اللجوء إلى مفهوم «المسافات المتكافئة»[1] وهو مفهوم معناه الأول والأخير أنه بالنظر إلى مبدإ تخفيف مسافة النقل فإن حلول المفعول بمقتضى التصرف فيه بالنقل في أحد المخصصين ليس بأولى من حلوله في الآخر لأن المسافة التي تفصل أحدهما عن الموقع الأصلي للمنقول معادلة وموازنة ومكافئة للمسافة التي تفصل الآخر عنه، والمقتضي أو المسوغ لوصف هذه العلاقة بأنها تكافؤ ما سبق وصفه بكونه «امتزاجا سببيا» بين المجال الرئيس والمجال الفضلة والذي كان سبيله كما رأينا ارتقاء الرأس الفعلي (=رأس المجال الفضلة) إلى المجال الرئيس (=م تط مف) وحلوله من موقع الرأس منه محل الملحق.

[1] «In the situation of interest, the spec of AGRoP and the spec of **VP** are equidistant to the complement of **V** after **V** raises and adjoins to **AGR**. since theses specs are equidistant from the object, a derivation in which the object raises over spec of **VP** to spec of **AGRP** does not lose out for economy reasons to a derivation in which the object lands in the spec of VP» (Chomsky 2000a)

فما دام أن الحلول في المخصص القريب قد يجر إلى محذور في مستوى الشكل التأويلي بسبب مما رأينا أنه انشغال لهذا المخصص بالأثرالفاعلي فإنه لا مانع -من زاوية المبدإ الذي ينص على أن المنقول يجب أن يعتمد أقصر المسافات-لا مانع من حلوله في المخصص البعيد ما دامت الضرورة التمحيصية تستوجب حلول الرأس الفعلي بالرأس التطابقي «تط مف» الذي يرتبط به المخصص البعيد . وكأني بالمسألة هنا -إذا غضضنا الطرف عن الفارق بين العلاقة العاملية والعلاقة التمحيصية من جهة أن الأولى علاقة بين الرأس والفضلة على حين الثانية علاقة بين الرأس والمخصص- أشبه ما تكون بما هو منصوص عليه في مبدإ أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، فما دام الرأس الفعلي (V) قد دعت الضرورة إلى أن ينخلع من موضعه الأصلي رأسا للمجال الفضلة وأن ينتقل إلى المجال الرئيس ملحقا بموقع الرأس منه فإن المفعول (أي معموله في العلاقة الأصلية قبل النقل) يتبعه ليحل منه (أي من الفعل وقد انضم إلى «تط مف» ملحقا به) محل المخصص. والمخصص كما هو معلوم ينتظم تمحيصيا بالنسبة إلى الرأس. **فهذا الحلول يوشك في نظرنا أن يمثل بالنسبة للمفعول السبيل الوحيد لتعويض العلاقة الانتظامية التي كانت تربطه بالفعل في محله الأصلي.**

إن قيام «ب خ ق» (MP) على تعويض العلاقة العاملية التي كان معمولا بها في البرنامج السابق بالعلاقة التمحيصية بين الرؤوس والمخصصات، إنما نفهم شطرا كبيرا منه على أنه اختيار جديد فيما يتعلق **بتفسير «الجوهر» الذي ينتج النظام داخل العبارة ويجعلها نسقا وترتيبا ينضح بالفائدة «التي يحسن السكوت عليها».** فالعلاقة التعويضية المذكورة بين العلاقتين هو بالضبط ما يشفع لنا -في هذا السياق- في حمل أو قياس إحداهما على الأخرى مع ما يبدو لأول النظر من وجود الفارق. فإحداهما علاقة للرأس بالفضلة والأخرى علاقة له بالمخصص.فالعلاقتان إنما جوزنا قياس إحداهما على الأخرى لأجل ما رأينا أنه تشابه بينهما على الأقل من جهتين اثنتين : الأولى أن كلا منهما يعد «جرثومة» النظام والتماسك البنيوي داخل الجملة (كل منهما داخل البرنامج التركيبي الذي ينتمي إليه)؛ الثانية أنه يجوز أن يقال في كل منهما إنها تعبير خاص عن حقيقة عامة وهي أن المفتقر إلى الانتظام لا يقع إلا حيث تقع نقطة النظام سواء كانت العلاقة التنظيمية ضبطا عامليا (بالمعنى التقليدي للعبارة أي إفضاء) أم ضبطا تمحيصيا بالمعنى المحدث في «ب خ ق» (=MP) .

وباختصار أخير : إن الأمر في مفهوم المسافات المتكافئة يتعلق بصيغتين اشتقاقيتين متكافئتين من جهة المسافة التي يقطعها المنقول إلى موقعه بعد النقل. والتكافؤ بين الصيغتين من هذه الجهة معناه أن الترجيح بينهما لن يكون باعتبار مبدإ «انتقاء المنقول لأقصر المسافات» على إطلاقه وإلا فإن المخصص الأقرب أولى بالمنقول من الأبعد وإنما على تفصيل إضافي هو الذي شرحنا حيثياته آنفا. هذا ويمكننا من جهة أخرى إضافة تأويل آخر للمسألة وذلك بالاعتماد الكلي على ثنائية «السببي والأجنبي» فنقول انطلاقا من الشكل الآتي الذي يمثل العلاقة بين المجالين (XP) و(YP) متشخصة ومتعينة في «م تط مف» (=AGRoP) و«م ف» (=VP) على التوالي:

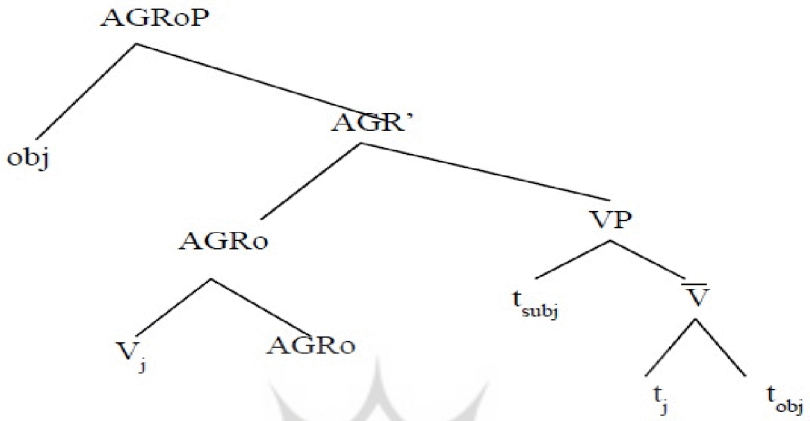

إن المحل الواقع موقع الفضلة من الرأس (V) يوجد ضمن مجال إسقاطي قريب هو (VP) وآخر بعيد هو (AGRoP). والمجال الإسقاطي في كلتا الحاتين لا يخرج بالنظر إلى التأليف النظمي بين الرأسين (AGRo) و (V) عن كونه مجالا سببيا بالنسبة للمفعول وموقع المخصص من كلا المجالين لا غضاضة بالتالي في اعتباره مخصصا سببيا بالنسبة لمحل المفعول . والمخصص إذا كان سببيا فإن قربه وبعده من المنقول (وهو المفعول في هذا المثال) سيان. وبعبارة أخرى : إن الإسقاط البعيد تشفع له سببيته من الجهة التي ذكرنا في أن تكون المسافة بين مخصصه والمفعول مكافئة من الناحية الإجرائية الفنية للمسافة التي تفصل هذا المفعول عن مخصص إسقاطه القريب. فاشتراك المخصصين في السببية يجعل ترجيح حلول المنقول في أحدهما على الآخر ممتنعا من جهة مبدإ وجوب اختيار المنقول لأقصر المسافات. وذلك لما بين المسافتين من التعادل والتكافؤ . ونختم بإشارة رأينا أن من حقها أن تذكر ههنا وهي أن «الاتصال السببي» بين المجالين والمفترض في هذا التأويل الأخير للمسألة إطارا مسوغا أو موجبا للتكافؤ إن نحن أمعنا النظر وبالغنا فيه بعض المبالغة ألفيناه قائما من جهتين أصلية وطارئة الأولى قبل نقل المفعول وهي وقوع المجال الأصلي للمنقول (VP) فضلة للمجال الرئيس والثانية طارئة بعد النقل وهي ما وصفناه قبل بكونه تأليفا بين رأسي المجالين تأليف إلحاق.

«وسائط الاختلاف» بين اللغات في ترتيب المكونات[1]

لماذا اختلفت اللغات في كيفية ترتيبها للمكونات الأساسية؟ وما هو- حسب مقتضيات ومسلمات البرنامج الأدني (Minimalist Program=) – الإطار الأمثل لتفسير الفروق بين اللغات من هذه الجهة؟[2] الافتراض المتداول على

[1] - أو «الفروق» في «الرتبة» (Parametric Differences) واضح من عبارة هذا العنوان أن الحديث سيكون حديثاعن أصول الاختلاف بين اللغات في الكيفية التي تنتج بها نمطها الرتبي الخاص بها. وعن المرجع الذي تنحصر فيه هذه الأصول والذي يفترض فيه - حسبما جرى العمل به فيما يتعلق بمفهوم الوسائط أو البرامترات- أن يجمع بين كونه «مرجعا وحيدا وفريدا» من حيث جوهره العام وبين كونه ينطوي على هامش من الاحتمالات يسمح بتأسيس الاختلاف وإنتاج التنوع وبناء «تنميط» لغوي واضح ودقيق، وكل ذلك انطلاقا من قيم الإيجاب والسلب التي يقترن بها ذلك المرجع والتأليفات المختلفة التي يحتملها في هذا الخصوص.

[2] - راجع التقديم الذي جعلناه بين يدي هذا المبحث. هذا وإننا لا نشك لحظة في أن القارئ الكريم يستطيع بعد رجوعه إلى هذا التقديم أن يتبين بحصافته أن ما تداولناه من مسائل هذا المبحث من بدايته إلى الآن إنما يندرج في سياق الإجابة عن شطر هذا السؤال، وهو النظر أولا وقبل الحديث عن الفروق النظر فيما يعتبر حسب مقاييس «ب.خ.ق»(MP=) وأوضاعه إطارا مشتركا بين اللغات على اختلاف فصائلها وتنوع آحادها، بحيث يكون بإمكاننا بعد ذلك قراءة الاختلاف بينها على أنه اختلاف في كيفية الورود على هذا الإطار المشترك وفي فنون التصرف في عناصره وليس في جوهر الإطار ذاته. والإشارة بهذا «الإطار» إلى الشكل الميزاني الأساسي الذي ينتظم اشتقاق البنية

نطاق واسع في الأدبيات التوليدية الأدنوية أن جوهر هذه الفروق البرامترية وأهمها على الإطلاق يكاد يكون منحصرا في جانب واحد وهو الاختلافات المعجمية.[1] والمقصود بالفروق المعجمية على وجه التحديد الاختلاف في طبيعة التكوين الصرفي للعناصر المعجمية التي تحتل مواقع الرؤوس الوظيفية [2](أيا ما كانت كيفية تحيزها في هذه المواقع . والأمر في ذلك لا يخرج ، كما هو معلوم، عن أن يكون إما تحيزا بالأصالة وإما بمقتضى التصرف بالنقل). ففيما يتعلق بقضية «الرتبة» و«ترتيب المكونات» والتي تعتبر، في هذا التصور، إحدى المحاور الرئيسية في مسألة الفروق البرامترية بين اللغات، يربط تشومسكي المسألة ربطا «وثيقا» **بطبيعة «السمات-س» و«السمات-ف» التي تدخل في تكوين البرنامج المورفولوجي لكل من المقولتين الوظيفيتين «الزمن»** (=T) **و«التطابق»** (=AGR)[3]. هذا ويكمُن الفرق الأساسي بين النمطين من السمات في اتجاه العلاقة التمحيصية الذي يتخذه كل منهما: فـ «السمات-س» هي تلك التي تستهدف بإجراءات السبر والتمحيص بإزاء المركب الحدي الذي يحتل موقع المخصص من مجال التطابق (=AGRP) (أو في احتمال آخر المركب الحدي الذي يحتل موقع المخصص من مجال الزمن (=TP)). وأما «السمات - ف» فهي تلك التي تدخل في علاقة تمحيصية مع البرنامج الصرفي للرأس الفعلي (=V) وقد ضم ضم إلحاق إلى رأس من الرؤوس الوظيفية[4].

إن هذه السمات تحتمل كما هو معلوم أن تكون قوية أو ضعيفة، وحظها من ذلك يختلف من مقولة وظيفية إلى أخرى، واللغات المختلفة ليست على منوال واحد فيما يتخذه فيها نسق السمات من خواص القوة والضعف. هذا وقد تقدم في سياق سابق بسط القول في المقصود من هذا الذي يعتور السمات من أعراض القوة والضعف وما يعنيه ذلك بالنسبة للمنحى العام الذي ينتظم النموذج الاشتقاقي المعمول به في هذا البرنامج فالقوة من تلك السمات تقتضي أن يكون لها في الصورة الصوتية كفاء يوازيها ويكون دليلا لفظيا عليها، والضعف منها يقتضي خلاف ذلك.[5] ففيما يتعلق بالمقولتين الوظيفيتين «الزمن» و«التطابق» فإن كلا منهما على حدة يحتمل أن يتحقق في أربع صور وذلك بحسب حظ شطري تكوينه السماتي (= «السمات-ف» و«السمات-س») من القوة

التركيبية الأساسية في كل اللغات بصرف النظر عما بينها من الاختلاف والتنوع في كيفية ترتيب المكونات - فالفصل إذن بين شطري هذا المبحث فصل في الحقيقة بين «الميزان» الواحد وما يحتمله من تحقيقات مختلفة.

[1] «The signficant parametric differences between languages are limited to lexical differences»

[2] «The significant parametric differences between languages are limited to lexical differences, specifically, **in the features of the lexical elements** that occupy the functional category nodes » (Chomsky 2000a)

[3] «For basic parametric differences in constituent (word) order Chomsky looks to the **AGR** and **T** nodes an thier N-features and V-features» (Marantz 1995).

[4] «The N-features are those that are checked off against a DP in spec of AGRP (or, potentially, spec of TP) and the V- features are those that are checked off against a **V** that adjoins to a functional head» (Chomsky 2000a).

يعتبر كل واحد من المقولتين الوظيفيتين الزمن والتطابق تنفيذا مقوليا لبرنامج صرفي محدد. وهذا البرنامج يتسع لشطرين من السمات (=المعاني) «السمات-س» و«السمات-ف». الأولى تمحص بإزاء نظائرها التي تدخل في تكوين البرنامج الصرفي للمركب الحدي الذي يحتل موقع المخصص من مجال الرأس التطابقي (**AGRP**) او مجال الرأس الزمني، والثانية تمحص بإزاء نظائرها التي تدخل في تكوين البرنامج الصرفي للرأس الفعلي (**V**) وقد تُصُرّف فيه بالنظم الإلحاقي الذي يسفر عنه ملحقا إما بالرأس التطابقي وإما بالرأس الزمني.

[5] « These features may be weak- invisible at PF even if unchecked or strong-visible at PF if unchecked» (Chomsky 2000a).

العبارة عن هذا المعنى تقدمت في أوائل هذا المبحث (الفقرة الأولى) وذلك بما يناسبها من التفصيل. ومما جاء فيها: «إن حظ المقولات الوظيفية من المعاني والسمات الصرفية يوصف بالقوة بالضعف وذلك بحسب ما تصير إليه هذه السمات في الصورة الصوتية من الظهور أو الاستتار فإن ظهرت وصفت بالقوة، ويكون ذلك فيما إذا جاوزت الموقع الذي ينشط فيه الاشتقاق نحو الشطر التأويلي من الآلة النحوية ولما تعالجْ بما تفتقر إليه من السبر والتنقيح (= تنقيح مناط المطابقة) وأما إن استترت أي دخلت مجال الصورة الصوتية في استتار فإنها توصف بالضعف».

والضعف: فـ «السمات-س» إذا كانت قوية تحتمل أن تكون مضمومة في التكوين السماتي لكل من التطابق والزمن إلى « سمات-ف» قوية مثلها أو ضعيفة، وإذا كانت ضعيفة فإنها أيضا تحتمل أن تكون مضمومة إلى «سمات-ف» ضعيفة مثلها أو قوية. تلك إذن أربع صور. فإذا أضفنا إلى ذلك اعتبارا آخر وهو أن البرنامج الصرفي لإحدى المقولتين الوظيفيتين (=ز؛ تط) وحظه من القوة والضعف - على التفصيل الذي تقدم - يعتبر، من الناحية التصورية على الأقل، أمرا مستقلا عن البرنامج الصرفي للمقولة الأخرى وحظه من مثل ذلك، تبين أن المشهد التنميطي الناتج لا يقتصر على الصور الأربع المذكورة ولكن يجاوزها إلى ست عشرة صورة. ذلك أن الأربع التي تحتملها كل من المقولتين - على التفصيل الذي بسطنا القول فيه- تأتلف بحرية مع نظائرها التي تحتملها الأخرى مرسلة في ذلك غير مقيدة. فكل صورة من صور التطابق الأربع تحتمل التحقق مضمومة إلى صورة من صور الزمن الأربع كذلك. وبذلك يكون الناتج في آخر المطاف ستة عشر نمطا من اللغات، ينحصر الفرق بينها في مرجع واحد وهو ما يعتور التكوين السماتي المورفولوجي لكل من الزمن والتطابق من أعراض القوة والضعف[1]. فإذا نظرنا الى اللغة الإنجليزية من هذه الجهة (و على غيرها من اللغات التي تشبهها من هذه الجهة) ألفيناها مندرجة تحت نمط اللغات التي تجمع مقولة الزمن فيها بين «سمات-س» قوية و«سمات-ف» ضعيفة. الأولى تقتضي إعمال النقل في المركب الحدي الفاعل قبل أن ينشطر الاشتقاق والثانية تجيز إهمال النقل بالنسبة للرأس الفعلي في هذه المرحلة من الاشتقاق وإرجاءه إلى مرحلة لاحقة. (وبعبارة أخرى، القوة في «السمات-س»، شطر البرنامج المورفولوجي للزمن الانجليزي، تقتضي أن يستهدف المركب الحدي الفاعل، بما يفتقر إليه من النقل الى مخصص «تط.فا»، في المرحلة التي تسبق الانشطار. وأما الضعف في «السمات-ف» فمسوغ يجيز للرأس الفعلي في هذه المرحلة المكوث داخل مجاله الأصلي (=VP)). وأما فيما يتعلق بالمقولة الوظيفية الأخرى «التطابق» (التي تشارك «الزمن» في ما ذكرناه من أن أعراض القوة والضعف التي تعتور التكوين السماتي المورفولوجي لكل منهما تعتبر في هذا التصور المرجع الوحيد الذي ينحصر فيه الفرق بين الستة عشر نمطا من اللغات). فإن كلا من شطري تكوينها السماتي (=«السمات - ف» و«السمات - س»)، ينبغي أن يفترض فيه أنه من النمط الضعيف، ذلك أن تقدير خلاف ذلك يلزم منه ما لا يجوز في أوضاع اللغة الإنجليزية ومقاييسها. فتقدير القوة في «السمات-ف» يلزم منه وجوب انخلاع الفعل من موقعه الأصلي رأسا للمركب الفعلي قبل الانشطار، كما أن تقدير القوة في «السمات-س» يقتضي كذلك التصرف في المفعول بالنقل الى مخصص «تط.مف» قبل انعطاف الاشتقاق نحو المسارات التأويلية[2].

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

[1]«For **AGR** and **T** independently there are four different combinations possible of weak and strong N-and **V** features (i.e. Strong N-features with strong **V** ; strong N with weak V ....) since the strength of N-and V-features on AGR is at least conceptually independent of their strength on **T** the four combinations of features on AGR can combine freely with the four combinations on **T** to yield 16 possible language types defined by the strength of their morphology features on **AGR** and **T**» (Chomsky 2000a).

[2]«English has strong N-features on **T** but weak V-features. The strong N-features on **T** require a DP (subject) to move to spec of AGRsP befor.spell-out; the weak V-features permit the **V** to stay in **VP** before spell-out. Both the N-and V-features of AGR must be weak. If the V-feature were strong the verb would have to raise out of the VP before spell-out. If the N-features of AGR were strong the object would have to raise to spec of AGRoP before spell-out». (Chomsky 2000a).

المراجع

بوزيان، رشيد(۱۹۹۹). **الموازنة بين سيبويه و تتشومسكي (دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)**، دار القرافي للنشر و التوزيع ، المغرب.

رضا، محمد رشيد (۱۹۷۸) **دلائل الإعجاز**، الجرجاني (عبد القاهر الجرجاني)، بيروت، دار المعرفة.

عبد الحميد، محيي الدين (۱۹۷۷). **الإنصاف في مسائل الخلاف**، الأنباري (أبو البركات)، دار الكتب، بيروت.

مبارك، مازن و الأنصاري، محمد علي حمد الله ابن هشام(۱۹۷۹). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر ط۵.

هارون، عبد السلام محمد (۱۹۸۳) **الكتاب**، سيبويه (أبو بشر)، عالم الكتب، ط۳.

References

Abd al-Ḥamid, M. (1977). *al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf*. Ibn al-Anbārī, (Abulbarakāt), Beirut dār al-kutub.

Bouziane, Rachid (1999). *al-muvāzina bayna Sibawayh wa Chomsky*. al-Maqrib: dar-ulqorāfi lelnaʃr wa ltawzi'.

Chomsky, N. (1993). A minimalist program for linguistic theory. In: Hale, Kenneth L. and S. Jay Keyser, eds. *The view from Building 20: Essays in linguistics in honor of Sylvain Bromberger*. Cambridge, MA: MIT Press. pp. 1–52.

Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. Cambridge, Mass.: The MIT Press

Chomsky, N. (2000a). Minimalist inquiries: the framework. In: R. Martin, D. Michaels and J. Uriagereka, ed., *Step by Step: Essays on Minimalist Syntax in Honor of Howard Lasnik*, 1st ed. Cambridge, Mass: MIT Press, pp.89-155.

Chomsky, N. (2000b). *New horizons in the study of language and mind.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press.

Chomsky, N. (2001). Derivation by Phase. In *Ken Hale: A Life in Language*, ed. Michael Kenstowicz, Cambridge, Mass.: MIT Press. pp. 1–52.

Chomsky, N. (2008). On Phases. In *Foundational Issues* in Linguistic Theory. Essays in Honor of Jean-Roger Vergnaud, eds. Robert Freidin, Carlos Peregrín Otero and Maria Luisa Zubizarreta. Cambridge, MA: MIT Press. pp. 133–166.

Chomsky, N. (2013). Problems of Projection. *Lingua* 130: pp. 33-49.

Haroun, Abdulsalam Mohammed (1983) *al-Kitāb*, Sibawayh (Abulbaʃar), ālame kitāb, 3rd ed.

Marantz (1995). A reader's guide to the minimalist program. In: G. Webelhuth, ed., *Government and binding theory and the minimalist program*. Oxford: Blackwell. pp. 351-367.

Mbarek, Mazan &. Ansari, Mohammad Ali Hamdellah ibn Hesham. (1979). *Mughnī al-labīb an-lkutub al-a'arib*. 5th ed. dār al-kutub.

Reza, Mohammad Rashid (1978). *Dalā'il al-i'jāz*. Jurjānī, Beirut dār al-ma'rifat.

Webelhuth, Gert (ed.). (1995). *Government and Binding Theory and the Minimalist Program: Principles and Parameters in Syntactic Theory*. Wiley-Blackwell.

HOW TO CITE THIS ARTICLE
Bouziane, Rachid (2016). Constituent Order in Minimalist Syntax, Universals and Parameters. (VP-Specifier and VP-Complement Order). *Language Art*, 2(1): 69-94, Shiraz, Iran. [in Arabic]
DOI: 10.22046/LA.2017.04
URL: http://www.languageart.ir/index.php/LA/article/view/13

Language Art,2(1): pp. 69-94, 2017, Shiraz, Iran
DOI: 10.22046/LA.2017.04
Article No.: 21.41.139511.6994

ORIGINAL RESEARCH PAPER

Constituent Order in Minimalist Syntax, Universals and Parameters. (*VP-Specifier and VP-Complement Order)*

Dr. Rachid Bouziane[1]
Professor of Linguistics,
College of Arts and Sciences-Arabic Language Department,
Qatar University, Doha, Qatar.

(Received: 7 December 2016; Accepted: 18 January 2017)

Natural Languages adopt a variety of structural strategies and architectures in ordering syntactic constituents. We will try in this paper to explain how these strategies and architectures are explained within the Minimalist Program framework. According to this framework, the most significant parametric differences between natural languages in constituent word order are widely and strongly limited to lexical differences. They are specifically attributed to the N-features and V-features of lexical items that occupy the functional category nodes, basically elements belonging to the functional categories Agreement and Tense: "The N-features are those that are checked off against a DP in [Spec, AGRP] (or, potentially, [Spec, TP])", and "the V-features are those that are checked off against a V that adjoins to a functional head".

Keywords: Minimalist Program, Constituent Order, Lexical Differences, N-features, V-features, Functional Categories.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

[1] Email: Rachid.bouziane@qu.edu.qa